الأمم المتحدة

A/59/PV.62

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٢**
الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دوث (أستراليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الخامس للمكتب (A/59/250/Add.4)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يوصي المكتب، في تقريره، الجمعية العامة بإدراج بند فرعي إضافي بعنوان ''تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي - الاقتصادي والإيكولوجي'' في جدول أعمال الدورة الحالية كبند فرعي في إطار البند ٨٥ من جدول الأعمال المعنون ''التنمية المستدامة'' تحت العنوان باء ''تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية كبند فرعي في إطار البند ٨٥ من جدول الأعمال تحت العنوان باء؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يوصي المكتب كذلك بإحالة البند الفرعي الإضافي إلى اللجنة الثانية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تحيل البند الفرعي الإضافي إلى اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند الفرعي الجديد المعنون ''تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي - الاقتصادي والإيكولوجي''، يصبح البند الفرعي (ح) من البند ٨٥ من جدول أعمال الدورة الحالية.

سيتم إبلاغ رئيس اللجنة الثانية بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها.

بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظرها في التقرير الخامس للمكتب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-62700 (A)
0462700

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/59/35)

تقرير الأمين العام (A/59/574)

مشاريع القرارات (A/59/L.34 و A/59/L.35 و A/59/L.36 و A/59/L.37)

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في مستهل بياني، أود أن أعرب عن مواساتي القلبية في وفاة السيد ياسر عرفات لأسرة الفقيد وللشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كان السيد عرفات، الذي حاول أن يحقق السلام في الشرق الأوسط، قد أبرم اتفاقات أوسلو التاريخية مع إسرائيل في عام ١٩٩٣، وانتخبه الشعب الفلسطيني رئيسا للسلطة المؤقتة الفلسطينية باقتراع مباشر، واضطلع بدور قيادي نحو بناء دولة فلسطينية. ويحدوني خالص الأمل في أن يتغلب الفلسطينيون قريبا على حزنهم وأن يواصلوا توحدهم في السعي من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة، التي تتعايش في سلام مع إسرائيل.

إن وفاة السيد ياسر عرفات قد أوصلتنا بدون توقع إلى نقطة تحول في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة وأن يبذل كل الجهود لإحياء خارطة الطريق والمضي قدما بعملية السلام وفقا لتلك الخارطة. وبدون إيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يكون هناك سلام أو استقرار في منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وفي محاولة لمواكبة الموقف الجديد الذي أدت إليه وفاة السيد عرفات، يجب أن نؤكد من جديد هذا الاعتراف بوصفه نقطة البداية في جهودنا المقبلة.

وفي رأينا، تتمثل أهم التحديات، في هذا المنعطف، في ضمان نجاح عملية انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية. ومن هذا المنطلق من الأساسي أن تقوم كل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بالتعاون على العمل من أجل إحراز نتيجة ناجحة في هذا الانتخاب. ونرحب بالمشاورات الجارية بين الطرفين لتحقيق هذا التعاون. وإن اليابان تعتزم أيضا أن تتقدم بإسهام هام من أجل نجاح هذه العملية.

ومن نافلة القول إنه لتحقيق السلام في المنطقة من الأهمية الحيوية أن يجري انتخاب قيادة فلسطينية جديدة، تلتزم بتعزيز السلام، بأكبر دعم ممكن من الفلسطينيين، وأن تنشئ هيكلا حكوميا مسؤولا. ويجب أن يتخذ الجانب الفلسطيني تدابير فعالة للسيطرة على المتطرفين. كما يجب على إسرائيل أن تتعاون في ذلك المسعى المشترك، لأن من الضروري أن تُحسم بأسلوب ملائم قضايا من قبيل مشاركة الفلسطينيين الموجودين في القدس الشرقية في التصويت ورفع القيود المفروضة على حرية التنقل.

وعقب الانتخابات الرئاسية الفلسطينية فإن فض الاشتباك من قبل إسرائيل في غزة وفي شمال الضفة الغربية من المتوقع أن يكون المهمة الرئيسية القادمة. إننا نرحب بمبادرة فض الاشتباك من قبل إسرائيل، لأنه إذا تم تنفيذها وفقا لخارطة الطريق، نعتقد أنها ستسهم بدرجة كبيرة في إعادة تنشيط خارطة الطريق. وينبغي الاضطلاع بالانسحاب بتنسيق وثيق مع الجانب الفلسطيني. وأود أن أحث أصدقاءنا الإسرائيليين على أن ينظروا بجدية في هذه النقاط.

إننا نعتقد أن التعايش السلمي بين دولتين، ألا وهما إسرائيل وفلسطين، هو الحل المستدام الوحيد لهذا الصراع. واستنادا إلى هذا الاعتقاد فإن اليابان ما زالت تساهم في عملية السلام في الشرق الأوسط في المجالين الاقتصادي والسياسي.

ففي المجال السياسي تشجّع اليابان الأطراف المعنية، من خلال العديد من القنوات، على اتخاذ خطوات إيجابية من أجل تعزيز عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليابان، ابتداء من كانون الثاني/يناير من العام القادم، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ستشارك بنشاط في المناقشات التي ستدور في المجلس بشأن السلام في الشرق الأوسط.

وفي المجال الاقتصادي قدمت اليابان، منذ اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، المساعدة للفلسطينيين بما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار دعما للجهود التي يبذلونها من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وفي السنوات الأخيرة تركّزت مساعدتنا في ثلاثة محاور: وهي الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، والإصلاح، وبناء الثقة. والآن، ونحن ندخل في مرحلة جديدة ستقدم اليابان مزيدا من الدعم للجهود الرامية إلى تحقيق السلام التي يبذلها كلا الطرفين.

إن اليابان تتمتع بعلاقات جيدة للغاية مع كل من إسرائيل وفلسطين. وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد من جديد على أن اليابان على استعداد دائما للاستماع بجدية إلى وجهات نظر أصدقائها، وهي ترغب في ذلك.

السيد الحشاني (تونس): إن تطرق الجمعية العامة لمسألة فلسطين في موعدها السنوي الذي دأبت عليه منذ نصف قرن يتزامن هذه السنة مع ظرف خاص تسوده مشاعر الأسى والحسرة على رحيل القائد التاريخي للشعب الفلسطيني ورمز نضاله الطويل المغفور له الرئيس ياسر عرفات. وإن وفد بلادي – تعبيرا منه عن التعاطف الكبير الذي نشعر به في تونس مع الشعب الفلسطيني الشقيق – يتشاطر التعازي التي قدمتها الجمعية العامة بهذه المناسبة. كما نؤكد على أهمية الانتخابات التي تستعد السلطة الفلسطينية لإجرائها. وندعو هنا المجموعة الدولية إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على إتمام هذه الانتخابات، كما ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى عدم إعاقة إجراء الانتخابات الفلسطينية ورفع كل القيود والتضييقات حتى يتمكن كافة أفراد الشعب الفلسطيني، بمن فيهم أهالي القدس الشرقية، من اختيار رئيسهم الجديد بكل حرية.

هذا هو العام الرابع على التوالي الذي يمضي والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزداد سوءا وتدهورا من جراء الممارسات الإسرائيلية التعسفية التي تستهدف الشعب الفلسطيني وقياداته. فقد تواصلت بشكل يكاد يكون يوميا الاغتيالات والاعتقالات العشوائية وهدم المنازل وتجريف الأراضي واستمرار النشاط الاستيطاني والإصرار على إتمام بناء الجدار الفاصل في عمق الأراضي الفلسطينية رغم الإدانة الدولية الواسعة لهذا الجدار ورغم صدور فتوى محكمة العدل الدولية التي أكدت على عدم قانونية هذا الجدار وعلى ضرورة إزالته.

ولا شك أن هذه الممارسات الإسرائيلية تعد انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي، وخاصة لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في وقت الحرب. كما أن هذه الممارسات أثبتت عدم جدواها. فالسلام الحقيقي لا يتأتى ببناء الحواجز المادية والنفسية، ولا باللجوء المفرط إلى الآلة العسكرية ضد المدنيين، بل بالإرادة السياسية الجدية والمسؤولة والانخراط في مسار السلام الذي طال انتظاره في منطقة الشرق الأوسط. كما أنه يخشى ألا تتوقف حلقة العنف في غياب مسار سياسي سلمي تلتزم به كل الأطراف.

وفي هذا الإطار، اغتنمت تونس على لسان الرئيس زين العابدين بن علي مناسبة إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لتجدد الدعوة للأسرة الدولية والأطراف الفاعلة إلى التدخل الناجع والسريع من أجل توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني وحمل إسرائيل على وقف

ممارساتها ضد هذا الشعب ووضع حد للإجراءات أحادية الجانب. وتونس التي ترأس القمة العربية حاليا لحريصة على مواصلة التنسيق والتشاور مع كل الأطراف لتفعيل قرارات قمة تونس التي تؤكد على التمسك بالسلام خيارا استراتيجيا وعلى استمرار التضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق ودعم نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة وإيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط. كما أن تونس حريصة على مواصلة المساعي لاستئناف المفاوضات على أساس القرارات الدولية ذات الصلة وتنفيذ خارطة الطريق. وفي هذا السياق، ندعو اللجنة الرباعية إلى تكثيف جهودها لهذا الغرض.

إن العودة إلى منطق السلام والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإيجاد الحل العادل على كافة المسارات كفيلة بتوفير فرص التعايش السلمي بين سائر شعوب المنطقة في كنف الأمن والاستقرار والتفاهم، بما يمكّنها من التفرغ لمرحلة البناء وإعادة الإعمار على درب التقدم والازدهار للجميع.

إن لمنظمة الأمم المتحدة، والجمعية العامة بالذات، مسؤولية دائمة إزاء الشعب الفلسطيني يجب أن تواصل الاضطلاع بها. فهي الضامن والحامي لأسس الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين ومسألة الشرق الأوسط، بصفة عامة، وهو دور سياسي يجب أن يتواصل إلى أن يتم إيجاد الحل النهائي والعادل لتلك القضية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما أن للأمم المتحدة دورا متميزا آخر يتعين استمراره ودعمه، وهو دور للتوعية لتعبئة الموارد المالية الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني اقتصاديا وضمان مساهمة أجهزة الأمم المتحدة في تلك المساعدة وتنسيقها. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة رافد هام من روافد الجهود الرامية لإحلال السلام.

ولا يفوتني هنا أن أعبِّر عن تقدير تونس للجهود القيِّمة التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل إقرار تجسيد هذه الحقوق، وعن عزمها المتواصل على معاضدة هذه الجهود لنصرة الشعب الفلسطيني وقضايا العدل والسلام.

إن إحلال السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط يستوجب أيضا انسحاب إسرائيل الكامل واللامشروط من الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة تطبيقا للقرارات والمرجعيات ذات الصلة.

ولعله من المهم أن تستخلص المجموعة الدولية من تجربة العقد الماضي ما يتعين من دروس وعبر حتى يتسنى لها تجنب العوامل والثغرات التي أدت في السابق إلى تعثر عملية السلام بما يسمح بتهيئة الظروف الملائمة لإنجاح المفاوضات التي نتطلع إليها في المستقبل.

ولا يسعني في الختام، إلا أن أجدد تقدير الحكومة التونسية للجهود المتواصلة التي ما فتئت الأمم المتحدة تبذلها بمختلف أجهزتها بتوجيه من السيد الأمين العام بهدف تفعيل دورها في معالجة قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، بما من شأنه أن يدعم المساعي الدولية الرامية إلى القضاء على الصراعات المزمنة وإزالة بؤر التوتر في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

السيد فيكساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، وباسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أود أن أعرب عن تقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على

تقريرها A/59/35، الذي يوفر لنا توصيات مفيدة لحل قضية فلسطين.

ومضت عدة عقود، ولكن لا يبدو أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتحسن. وكما هو مبين في التقرير، ما زال العنف مستمرا بلا هوادة، مما يسبب معاناة كبيرة لسكان المنطقة ويودي بحياتهم. والأمر الذي يدعو إلى الأسف هو أنه لم تتحقق بعد آمال المجتمع الدولي المخلصة في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة ومحاولاته لإحلالهما. واتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات، وعُقد مؤتمر قمة، ومؤخرا قدمت المجموعة الرباعية خريطة للطريق، وكلها لم تسفر عن أي نتائج ملموسة.

وفي ذلك الصدد، فإننا نناشد الطرفين المعنيين أن يوقفا أعمال العنف وجميع الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوتر. وكلا الجانبين بحاجة إلى ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس واستئناف المفاوضات بوصفهما شرطين مسبقين يفضيان إلى تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية فضلا عن القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كما أن الأمر الذي يدعو إلى الأسف أيضا أن تلاحظ أن عملية السلام تواجه اليوم مأزقا حرجا. وبغية المساعدة على كسر هذا الجمود وإنهاء أعمال العنف قبل أن يتسع انتشارها، فإن أفضل مسار للعمل هو، في رأينا، مساعدة الطرفين المعنيين على المضي قدما نحو التوصل إلى اتفاق نهائي وسلمي.

وفي ذلك الصدد، نجدد مناشدتنا للمجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية، مواصلة بذل المساعي السياسية والدبلوماسية التي من شأنها أن تدعم وتعزز المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، بغية إيجاد تسوية نهائية وسلمية للصراع.

وليس من المرجح تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ما لم تحل المسائل الفلسطينية بطريقة عادلة ومعقولة. وفي ذلك السياق، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤكد من جديد على دعمها الثابت لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إقامة دولة فلسطين المستقلة. وبالتالي فإننا نناشد الطرفين المعنيين أن ينخرطا في حوار جدي، وأن يحلا الصراع وأن يحققا رؤية وجود الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ولا يشكل بلوغ ضوء السلام في نهاية النفق مهمة سهلة، إذ أن عدة عوائق تعترض الطريق. ولكن ينبغي ألا يمنعنا ذلك من بلوغ مقصدنا إذا واصلنا بحزم بذل جهودنا المتضافرة. كما أننا نؤمن بأن الحوار، بدلا من المجابهة، هو الذي سيحقق السلام المستدام والأمن لجميع الشعوب في جميع أرجاء العالم. ولا يمكن تسوية قضية فلسطين إلا بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد موليكو (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن تعاطفنا العميق وتعازينا الصادقة للشعب الفلسطيني، الذي ما زال مفجوعا بوفاة الرئيس ياسر عرفات.

وبينما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإن ليسوتو تود أن تؤكد من جديد على تضامنها مع شعب فلسطين ودعمها لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ووفدي يشكر الأمين العام على تقريره الشامل. ونتقدم بتهانينا أيضا إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بتقريرها المستنير وتوصياتها الثاقبة النظر.

ويرى وفدي أنه يتعين على جميع أطراف الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أن تتمسك بمبادئ القانون الدولي. وفي ذلك الصدد، نشير إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخلوص المحكمة إلى أن تشييد الجدار الذي تبنيه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، مخالف للقانون الدولي. وبالتالي فإننا نناشد جميع أطراف الصراع وأصحاب المصلحة الآخرين تنفيذ القرار ذي الصلة الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة للجمعية العامة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة كي أبين أنه، في هذا الصراع، ظل عدم احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، يشكل القوة الدافعة وراء مستويات العنف العالية والمستمرة، التي تلحق ضررا شديدا بالمدنيين غير المسلحين، وبخاصة الأطفال.

وبالنسبة للشعب الفلسطيني، ظل الكفاح من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة مستمرا لفترة أطول من اللازم، وظلت التكلفة من حيث الأراوح البشرية عالية جدا.

وليسوتو تشعر بالقلق حيال مستوى التقدم المحرز في النهوض بعملية السلام. ونود أن نشدد على حقيقة أن خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ما زالت تشكل الطريق الوحيد نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. ونرى أن خطة إسرائيل للانسحاب الانفرادي لا يمكن أن تحقق النتائج المرغوبة. وينبغي أن ينفذ أي مسعى يرمي إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع بالتعاون الكامل مع السلطة الفلسطينية. وبالتالي فإننا نشجع الطرفين على استئناف المفاوضات بصورة ذات مغزى من أجل التوصل إلى تسوية حقيقة ودائمة وسلمية ونشجع المجتمع الدولي على تقديم كل المساعدة اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

أخيرا، كإحياء لذكرى الرئيس الراحل عرفات، يجب على المجتمع الدولي ألا يدخر وسعا لتحقيق هدفه الذي ظل يسعى إليه طوال حياته والمتمثل في إنشاء الشرق الأوسط الذي ينعم بالسلام وإنشاء دولة فلسطينية على أساس التسوية القائمة على وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): منذ عام ١٩٧٧، دأبنا على الاحتفال، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بما يلزم من الطابع الرسمي. وما فتئ اليوم، بالنسبة لنا وبالنسبة لجميع الذين يشعرون بعاطفة قوية حيال المسألة، مناسبة للتفكير العميق. وظل دائما مناسبة لنا كي نستعرض الحالة وأيضا كي ننشط الأفكار والمناقشات بشأن كيفية إسدال الستار على هذه الدراما المفجعة بشكل مؤلم التي يعاد تمثيلها في فلسطين.

بل إن اليوم الدولي يكتسب هذا العام أهمية أكبر إزاء خلفية وفاة الرئيس ياسر عرفات المحزنة في وقت سابق من هذا الشهر. وذلك ليس لأن الرئيس عرفات مثل روح فلسطين فحسب، بالرغم من أنه فعل ذلك. وإنما أيضا لأن عرفات كان يرمز، بالنسبة للملايين في جميع أرجاء العالم، إلى قضية الحرية والانعتاق. والأمر المفجع هو أنه لم يتمكن من أن يشهد بنفسه ثمرة كفاحه الطويل.

ولكن ذلك لا يعني أنه لن يحصل. وهو سيحصل بالتأكيد. فالسلام سيحل في تلك الأرض المنكوبة، وعندما يحل السلام، سيكون ذكرى ملائمة له.

وبينما كان الأمين العام يؤبن الرئيس عرفات، طالب ببذل جهود أكبر للتوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة. ونحن في بنغلاديش نرى، كجزء من هذه التسوية، إنشاء دولة مستقلة وذات سيادة للفلسطينيين، وعاصمتها القدس الشريف.

رغم بصيص الأمل الذي يظهر في بعض الأحيان، يبدو أن ثمة ما يعيق عملية السلام. فقد عقد المشكلة بناء ما يسمى بالجدار الأمني. فما زال هذا الجدار ومعه المستوطنات غير القانونية تعيق السلام.

وفي الحال سيحتاج المجتمع الدولي إلى العمل متحدا، بنشاط مجدد وتصميم أقوى. ولا نزال مقتنعين بأن سلاما شاملا في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنفيذ الكامل وغير المشروط لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتحتاج عملية السلام كي تنجح إلى الشجاعة، والرؤيا والالتزام والتفاني من جانب جميع الأطراف المعنية. وكلنا ثقة بأن القيادات المشاركة في العملية تتمتع بهذه المزايا. ونرى أنه يمكننا أن نحقق هدفنا إذا اتبعت بالكامل خريطة الطريق التي أعدتها الجماعة الرباعية.

والعنصر المشترك بالنسبة إلى جميع المنخرطين في العملية هو توق كل فلسطيني وكل إسرائيلي إلى السلام في المنطقة. والتحدي الذي نواجهه الآن هو ترجمة الرغبة إلى واقع. فلماذا لا يكون ذلك ممكنا، بخاصة في ذلك الجزء من العالم؟ ففي هذه الأراضي المقدسة نشأت الأديان العظيمة الثلاثة – الإسلام والمسيحية واليهودية. وهذا العام نحتفل بالأعياد العظيمة لهذه الأديان الثلاثة – عيد الفطر وعيد الميلاد وحانوكه في نفس الموسم. ولذلك، نؤكد أنه ليس هناك أفضل من التقيد بتعاليم الأديان الثلاثة، التي تحمل جميعها رسالة السلام والتسامح والوئام، وهي قيم راسخة في التقاليد التي ورثتها الأديان الثلاثة.

السيد شيويفا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): في هذا الوقت العصيب من تاريخ الشعب الفلسطيني، يود وفد بلدي أن يتقدم مرة أخرى بأحر التعازي لشعب فلسطين على وفاة الرئيس ياسر عرفات. فقد كان الرئيس الراحل عرفات قائدا يتمتع برؤيا للمستقبل، نذر حياته كاملة للكفاح من أجل تحرير فلسطين؛ لكن هدفه الذي سعى طويلا من أجل تحقيقه، وهو تحرير فلسطين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وسيدة، لم يحقق بعد. الآن وقد رحل عرفات، ينبغي للشعب الفلسطيني أن ينذر نفسه من جديد وأن يواصل الطريق من النقطة التي وصل إليها عرفات حتى تحقيق النصر النهائي. ونحن نشجعهم على البقاء متحدين وعلى الوقوف وراء قيادتهم الجديدة في الدفاع عن قضيتهم العادلة المتمثلة في الحصول على تقرير المصير والاستقلال الوطني.

ويرحب وفد بلدي بالمناقشة بشأن البند ٣٧ المدرج في جدول الأعمال والمعنون ”قضية فلسطين“. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به أمس سفير السنغال وممثلها الدائم في الأمم المتحدة السيد بول بادجي، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونشكر سفير مالطة فيكتور كاميليري ومقرر اللجنة على عرض التقرير.

ويمر الشعب الفلسطيني بصراع طويل وشاق من أجل الحرية، والعدالة والاستقلال الوطني. وفي القرن الحادي والعشرين، ما زال شعب فلسطين محروما من حقه في تقرير المصير. كما أن حقوقه الأساسية تُنتهَك دوما، وأرضه محتلة بصورة غير مشروعة.

ووفد بلدي قلق من تفاقم العنف وقتل المدنيين الأبرياء، فلسطينيين وإسرائيليين على حد سواء. ومع ذلك، نؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع وقوانينه القمعية السبب الرئيسي في العنف الدائر. واستخدام الجيش

الإسرائيلي المستمر للقوة بشكل عشوائي وغير متناسب واغتيال وقتل القادة الفلسطينيين خارج النطاق القضائي؛ وبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وهدم منازل الفلسطينيين، وتدمير ممتلكاتهم ومصادرها؛ وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية؛ والقيود المفروضة على حركة الشعب الفلسطيني وموظفي المعونة الإنسانية، كلها انتهاكات للقانون الدولي ترتكبها إسرائيل بإفلات من العقاب.

وقد أدى بناء الجدار العازل إلى تدهور الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهكذا، طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية فتوى بشأن العواقب القانونية لبناء الجدار. وقد أصدرت المحكمة فتواها في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ومفادها أن بناء الجدار غير قانوني وأنه ينبغي وقفه ونقضه. وعلى أساس هذه الفتوى، اتخذت هذه الجمعية القرار ES-10/15 في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وينبغي تنفيذ هذا القرار دون تأخير. كما ينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن ضمان وفاء إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بيتر هانسن، شرح خلال إحاطته الإعلامية أمام اللجنة الرابعة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن عمل الوكالة ما تواجهه من صعوبات هائلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كنتيجة للاحتلال العسكري الإسرائيلي، الذي جلب العنف وحظر التجول والإغلاق. كما تستمر القوة القائمة بالاحتلال بتوقيف واعتقال الفلسطينيين، بمن فيهم موظفو أونروا، من دون أي اتهام، وبالتالي تمنعهم من تنفيذ مهامهم الإنسانية بحرية. وقد لقي البعض منهم حتفه على أيدي القوات العسكرية الإسرائيلية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح باستمرار هذه الأنشطة من دون عقاب.

وننوه باللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة على عملها الهام تحت ظروف صعبة للغاية. وتمكنت اللجنة الخاصة من الحصول على المعلومات من خلال مقابلة الشهود على الفظائع التي ترتكبها يوميا القوة القائمة بالاحتلال رغم عدم السماح لها بزيارة المناطق الواقعة تحت الاحتلال.

وأكون مقصرا إذا أنهيت بياني من دون التعبير عن تقدير وفد بلدي للسيد تيري رود – لارسن المنسق الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، على تفانيه وجهوده الحثيثة في تنفيذ ولايته تحت ظروف صعبة جدا. ونتمنى له الخير وهو يترك منصبه ونتمنى أن يتم تعيين شخص آخر مكانه قريبا.

ختاما، إذ نعرب عن تضامننا المستمر مع الشعب الفلسطيني وعن دعمنا له، نكرر دعوتنا للتنفيذ غير المشروط لخريطة الطريق بوصفها السبيل السليم الوحيد لإيجاد حل سلمي لقضية فلسطين. والشعب الفلسطيني يستحق السلام وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن في مساعدته على تحقيق ذلك الهدف.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): حزنا جميعا لوفاة السيد عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، قبل فترة قصيرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأعبر عن تعازي الحارة بوفاة الرئيس عرفات. وستتذكر شعوب العالم إلى الأبد تفانيه طوال حياته في سبيل استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. ويسعدنا أن نلاحظ أن الشعب الفلسطيني الذي تركه وراءه حافظ على وحدته واستقراره السياسي.

إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط. وتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط يعتمد على

استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة. لقد أرست قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) أساسا وطيدا لتسوية سياسية للمسألة. وقد بين التاريخ، خلال ما يزيد على خمسة عقود، أن مفاوضات السلام وحدها، وليس الوسائل العسكرية، هي القادرة على التوصل إلى حل ملائم ومنصف لمسألة الشرق الأوسط.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط قد وصلت الآن إلى منعطف حاسم، وهي تواجه الفرص والتحديات في آن واحد. وبالتالي، من المهم للأطراف المعنية أن تنتهز هذه الفرصة وأن تبذل جهودا متضافرة لتهيئة الظروف لاستئناف مفاوضات السلام في وقت مبكر بين إسرائيل وفلسطين. ونرحب بالإشارات الإيجابية التي أطلقتها الأطراف المعنية. إن الانتخابات التي ستجري في فلسطين في بداية العام القادم لها أهمية بالغة بالنسبة للاستقرار هناك. ونعتقد أن الشعب الفلسطيني سيستمر في المحافظة على وحدته وفي ضمان نجاح الانتخابات.

وتعتقد الصين بأن المجتمع الدولي يجب أن يوفر المساعدة الضرورية لهذه الانتخابات. كما أننا نأمل في أن تسهّل إسرائيل المشاركة الحرة للشعب الفلسطيني في الانتخابات، وأن تتخذ التدابير الكفيلة بتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين. وفي ظل الظروف الحالية، يجب على كل من إسرائيل وفلسطين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب اتخاذ أية إجراءات قد تقوض استئناف عملية السلام ومحاولة اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز الثقة المتبادلة.

وفي نفس الوقت، ينبغي للجانبين أن يجددا التزامهما بخارطة الطريق وأن يعتمدا تدابير فعالة للاضطلاع بمسؤولياتهما. ونأمل بإخلاص أن الزعماء السياسيين لكل من إسرائيل وفلسطين سيظهرون الشجاعة غير العادية وبعد النظر من خلال انتهاز الفرصة السانحة والعمل بشكل حثيث من أجل استئناف محادثات السلام.

إن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مرتبط ارتباطا قويا بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم بأسره. ولا يمكن للسلام أن يتحقق في الشرق الأوسط بدون الدعم الفعال من المجتمع الدولي. وقد آن الأوان للمجتمع الدولي – ولا سيما المجموعة الرباعية – أن يبذل جهودا أكبر وأن يصبح أكثر نشاطا في تسريع تنفيذ خارطة الطريق من قبل إسرائيل وفلسطين. وينبغي للأمم المتحدة أيضا، بوصفها منظمة هامة لصون سلام العالم وأمنه، أن تضطلع بمسؤولياتها بشكل فعال في هذا الشأن.

ولا يمكن أن يحقق السلام الشامل في الشرق الأوسط بدون حلول ملائمة للصراع بين إسرائيل وسورية وبين إسرائيل ولبنان. إننا نقدر إعراب سوريا عن استعدادها للدخول في محادثات سلام مع إسرائيل. ونأمل بأن البلدان المعنية ستبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن وأن تسعى إلى حلول يقبلها الجميع، تمشيا مع المبادئ التي كرسها مؤتمر مدريد.

إن الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، أيدت دائما وعملت من أجل النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. وقامت الصين خلال السنوات الأخيرة بتشجيع السلام عبر مجموعة من القنوات. وقد نظمنا اجتماعات حول مسألة الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة. وقام المبعوث الخاص للصين في الشرق الأوسط بزيارة المنطقة في مناسبات عديدة.

والصين، شأنها شأن سائر المجتمع الدولي، ستواصل بذل جهودها الحثيثة الرامية إلى التحقيق المبكر للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة الأخزمي (عمان): يسرني، في مستهل بياني، أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريره الوافي الوارد في الوثيقة A/59/35، وعلى بيانه الشامل حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ما من شك أن اجتماعنا هذا يكتسي أهمية خاصة في شأن قضية طال أمد حلها من قبل المجتمع الدولي. إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن له أن يستمر على هذا النحو، فخمسون عاما ونيف من القتل والتشريد وتدمير البنى التحتية لم يثن الشعب الفلسطيني الأبيّ عن المطالبة بحقوقه المشروعة والمتمثلة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إن تطلعات الشعب الفلسطيني كانت ولا تزال متجهة إلى هذا المنبر الدولي لحمايته من بطش إسرائيل التي تفننت في ممارسة أسوأ وسائل القمع والتنكيل من قتل لشيوخ ونساء وأطفال، وعقاب جماعي، ومحاصرة لمدن وقرى، وهدم لمنازل، وتقويض لبنى تحتية، وخرق لمبادئ وأعراف دولية.

إن ما تمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني فاق التصور وتجاوز الحدود، ولا شك أن أمام المجتمع الدولي الفرصة لأن يطلق رسالة واضحة، لا لبس فيها، تطالب إسرائيل بالكف عن تلك الممارسات وتدعوها إلى الدخول في مفاوضات حقيقية تفضي إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار على أساس مرجعية عملية السلام، وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن خيار السلام يقتضي وجود إرادة سياسية من قبل كافة الأطراف للدخول في استحقاقات سلام حقيقي يقوم على العدل والإنصاف، فالسلام لا يتأتى عبر القتل والعنف وممارسة شتى صنوف الإرهاب بحق شعب أعزل أوكل أمره إلى الله ومن ثم إلى المجتمع الدولي لمساعدته على نيل حقوقه. إن السلام هو خيار استراتيجي، يعبّر عن بُعد نظر، للدخول في شراكة حقيقية هدفها إنهاء العنف، والاعتراف بحق الطرف الآخر في العيش بسلام.

لقد استبشر العالم خيرا حينما قررت الأطراف المعنية الدخول في عملية سلام انطلقت من مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتكللت، بالفعل، في التوقيع على اتفاق أوسلو بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية واتفاقات أخرى لاحقة، إلا أن تلك الآمال تبخرت بمجرد تراجع أحد الأطراف عن التزاماته ورغبته في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية والقمع كوسيلة لحل النزاعات.

إن بلادي، سلطنة عمان كانت ولا تزال من أوائل الدول التي رحبت بعملية السلام واعتبرتها المدخل الطبيعي والحضاري لتسوية الخلافات عبر الحوار والتفاوض. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو الأطراف المعنية والراعية لعملية السلام إلى القيام بدور فعال لتسوية الصراع في الشرق الأوسط بتفعيل لعمل اللجنة الرباعية وتنفيذ للرؤية التي عبّر عنها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بإقامة دولة فلسطينية جنبا إلى جنب إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا.

وفي الختام، إننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود السلام في الشرق الأوسط وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة والعيش بسلام في دولة ذات سيادة معترف بها دوليا.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يستمر تدهور الحالة في الشرق الأوسط وتبقى مدة طويلة أكثر المشاكل استعصاء على جدول أعمال الأمم المتحدة. ومن

دواعي القلق العميق أن دورة النزاع والعنف وعدم الاستقرار مستمرة، على الرغم من الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وتستنكر نيجيريا تفجر العنف بين الطرفين.

من الواضح أن استمرار العنف في المنطقة دون الإقليمية ينتهك اتفاق أوسلو واتفاق مدريد. ولذلك، ينبغي ألا يسمح المجتمع الدولي باستمرار هذا التدمير الأرعن للأرواح والممتلكات. وينبغي أن تدرك أطراف الصراع أن العنف لم يؤد أبداً إلى تحقيق أي شيء دائم وذي معنى. وتعتقد نيجيريا أن تحقيق حل عادل ودائم لهذه القضية، يتمثل في إقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، ينبغي أن يكون الأساس لتحقيق سلام مستدام في الشرق الأوسط. ومن شأن هذا أن يكون متمشياً مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، من بين قرارات أخرى. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف على دعم رغبتها في تحقيق السلام والمصالحة والوئام بعمل ملموس يضمن تحقيق السلام المستدام في المنطقة. ولذلك، ندعو أطراف الصراع إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في جهد حقيقي لتحقيق السلام.

وتؤكد نيجيريا مجدداً التزامها بالتسوية السلمية للصراع، وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مساعدة الأطراف على استئناف مفاوضات السلام على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا لرؤية ومشاركة اللجنة الرباعية في القيام عن طريق التفاوض بإحلال السلام للأطراف. وبناءً على ذلك، نؤكد مجدداً دعمنا لقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الخطة المحددة فعلاً في خريطة الطريق.

ولذلك، نرحب بدعوة الأمين العام إلى إنشاء آلية طرف ثالث لإنهاء العنف وتعزيز التقدم في المنطقة.

تشيد نيجيريا بالجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية والأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية لحمل الطرفين على الموافقة على تنفيذ خارطة الطريق. ونحث الطرفين على التخلي عن العنف والسير بعملية السلام بنيّة حسنة وبالالتزام السياسي اللازم.

وفي هذا الصدد، تكرر نيجيريا الإعراب عن دعمها لرؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها. وذلك كما أكد قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

تود نيجيريا أيضاً أن تؤكد مجدداً دعمها لهدف التوصل إلى سلام نهائي بين إسرائيل ولبنان وإسرائيل وسوريا، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونكرر الإعراب عن دعمنا لمبادرة المملكة العربية السعودية، التي أيدها مؤتمر قمة الجامعة العربية المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢، ومؤتمر مدريد المعقود في عام ٢٠٠١، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وبناءً على ذلك، ندين انتهاكات سلامة الأراضي التي تتحدث عنها التقارير، وندعو الأطراف إلى التوقف عن أية انتهاكات، خدمة لمصلحة السلام والاستقرار الشاملة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

ونعتقد أن استئناف مفاوضات السلام واستكمالها بين إسرائيل وسوريا وتنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مسألتان لا غنى عنهما لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ولذلك، ندعو لمشاركة أقوى من جانب المجتمع الدولي في هذه المسألة.

ختاما، تشيد نيجيريا بجهود السلام التي يبذلها منسق الأمم المتحدة الخاص والممثل الشخصي للأمين العام في المنطقة. ونشيد أيضاً برجال ونساء منظومة الأمم المتحدة

والمجتمع الدولي، بخاصة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذين لا يزالون يخدمون بشجاعة والتزام قضية السلام والأمن الدوليين في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وتؤكد نيجيريا مجدداً دعمها لحل الصراعات في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

السيد غوناتيليك (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية العامة هذا العام في قضية فلسطين في وقت هام للغاية، عقب وفاة الرئيس عرفات، زعيم الشعب الفلسطيني، غير المتوقعة. فقد ترك رحيل الرئيس عرفات المفاجئ فراغاً في الساحة السياسية الفلسطينية سيكون من الصعب ملؤه. والخدمات التي قدمها للقضية الفلسطينية، على مدى بضعة عقود، سيتذكرها الشعب الفلسطيني مدة طويلة.

اسمحوا لي أن أتلو رسالة رئيسة سري لانكا، صاحبة الفخامة شاندريكا بانداراناياكا كوماراتونغا، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي جرى الاحتفال به يوم أمس.

”على مدى السنين، دأبت سري لانكا على تقديم دعمها الثابت الذي لا يتزعزع لكفاح الشعب الفلسطيني لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إقامة دولة بقيادة الرئيس ياسر عرفات.

”نحن عميقو الحزن بوفاة الرئيس عرفات، الذي كافح دون هوادة طيلة حياته لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

”التقارير التي تتحدث عن فقدان الأرواح والإصابات وتدمير الممتلكات في الأراضي المحتلة على نحو يومي تقريباً تشعرني بحزن شديد. وفي الوقت الذي أتقدم فيه بأعمق مشاعر المواساة والتعازي القلبية لجميع الذين فقدوا أحباءهم، آمل أن تثمر في القريب العاجل الجهود التي تهدف لوضع نهاية للعنف وإنعاش عملية السلام.

”باسم حكومة وشعب سري لانكا، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً استمرار تضامننا المستمر مع الشعب الفلسطيني، وأعرب عن تمنياتنا القلبية له بالرفاه. وإننا نشاطر الشعب الفلسطيني آماله وتطلعاته في أن يرى نهاية الاحتلال الأجنبي وتحقيق حل دائم وإقامة دولة فلسطينية وسلام دائم.“

مواصلة الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية مخالفة للعديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وسلوك قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، هما السببان الرئيسيان لاستمرار الصراع في الشرق الأوسط، الذي ما فتئ يدور منذ سنين عديدة. لقد عاش الشعب الفلسطيني مدة طويلة جداً تحت الاحتلال الأجنبي وفي ظل ظروف لا تتماشى مع معايير القانون الإنساني الدولي ولا مع اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، التي تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة.

رفض العنف من جانب جميع الأطراف المعنية، وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي الأخرى المحتلة، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة، واحترام حقوق جميع دول المنطقة في العيش بسلام وأمن، تمثل بعض العناصر الأساسية لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

إننا على اقتناع بأن الوقت قد حان لأن يقوم جميع الأطراف بإعادة تقييم الحالة على الأرض، وبتقييم الخيارات

المتاحة، وبتنفيذ استراتيجيات جديدة للأمْ الجراح القديمة، وبالسعي إلى سبل ووسائل جديدة لتحقيق السلام والأمن لجميع الشعوب التي تعيش في تلك المنطقة المضطربة.

وقد أيدت حكومة سري لانكا على الدوام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وحقه في دولة مستقلة ذات سيادة، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وغيرها من القرارات ذات الصلة. كما أننا نعترف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

إن عدم استئناف عملية السلام، واستمرار العنف والهجمات ضد المدنيين، واستخدام القوة بلا تمييز وبشكل غير متناسب من جانب الإسرائيليين، والاستمرار ببناء الجدار الفاصل داخل الأراضي الفلسطينية – الذي أعلنته محكمة العدل الدولية غير قانوني في الفتوى التي أصدرتها في تموز/يوليه ٢٠٠٤ – وتوسيع المستوطنات من جانب إسرائيل في الأراضي المحتلة، كل هذه أمور تسبب قلقا بالغا للمجتمع الدولي.

إن اجتماع اللجنة الدبلوماسية الرباعية في شرم الشيخ، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، يعطينا بعض الأمل بأن التطورات الحالية في الشرق الأوسط ستساعد على النهوض بعملية السلام. في هذا السياق، أسعدنا أن نلاحظ الخبر الباعث على التشجيع، وهو إعادة تأكيد اللجنة الرباعية لتصميمها على العمل مع القيادة الفلسطينية لدعم الانتخابات القادمة. وما زلنا على اقتناع بأن استئناف عملية السلام من أجل تنفيذ خارطة الطريق سيؤدي إلى تحقيق الهدف، هدف حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

وعلى هذه الخلفية، نحث المجتمع الدولي، وبنحو خاص اللجنة الرباعية، على مضاعفة جهودها لمساعدة الطرفين في البدء بتنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق، الأمر الذي سيؤدي إلى إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وسيجعل من الممكن لإسرائيل ولدولة فلسطينية ذات سيادة أن تعيشا جنبا إلى جنب بسلام ووئام وأمن.

السيد لوبيز كليمينتي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن مناقشة الجمعية العامة للبند ٣٧ من جدول الأعمال يتزامن، كما هو الحال عادة، مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وللأسف، يجري الاحتفال بهذا اليوم، في هذا العام، في وقت ما زال فيه الشعب الفلسطيني في حداد، بعد أيام قليلة من وفاة الرئيس ياسر عرفات، الذي كافح بلا كلل وببطولة وتفان. وقد أصبح الرئيس عرفات الصوت الأعلى والرمز الصامد لقضية الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف نحو إقامة دولته المستقلة استقلالا كاملا، وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم الأصلية، التي طردوا منها كنتيجة لعملية إبادة جماعية ظلت بدون عقاب طيلة أكثر من ٥٦ عاما.

وقد ظل الرئيس عرفات، طيلة شهور عديدة، صامدا في مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله، محاصرا ومطاردا من جانب معتد لم يتوقف للحظة واحدة عن مهاجمته. وقد واجه الرئيس عرفات المعتدي دائما بنفس الشجاعة والبسالة التي واجه بها الموت.

إن جميع المناضلين من أجل مستقبل أفضل على كوكبنا انحنوا احتراما لياسر عرفات وقدموا تحية إجلال لذلك المحارب البارع الذي قدم حياته من أجل الحرية والعدالة. لقد سببت معاناته ووفاته الأسى والألم والحزن لشعبه، ولمئات الملايين من الناس، وأثبتت أيضا حقيقة القسوة العارية والحقارة لدى مضطهدي وطنه ومؤيديهم.

وقد حدثت وفاة الرئيس عرفات في ظروف دولية بالغة التعقّد، وبخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تستمر الأزمة بالتفاقم على الرغم من دعوات المجتمع الدولي ومن آراء الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن عدد القتلى والجرحى يتصاعد بشكل مستمر، ومعظمهم من المدنيين الأبرياء، وثلثهم من الأطفال. وحسب التقديرات المتحفظة، فَقَدَ زهاء ٣ ٥٠٠ حياتهم خلال السنوات الأربع الماضية، ومن بينهم شخصيات سياسية بارزة، بينما جُرح عشرات الألوف. وتستمر غارات القوات المسلحة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وكأنها أمر اعتيادي، وكأننا ينبغي لنا أن نتعايش معه ونتقبله بخنوع. وتستمر المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي العربية المحتلة بتوسعها المعتاد.

إن النشاط الاقتصادي أصبح مشلولا بفعل الاحتلال العسكري، والحواجز وإغلاق الطرق، وكل ذلك يزيد من تردي الحالة البائسة فعلا للغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني، الذي يظل على قيد الحياة في ظروف من الفقر المتزايد. ومع أن هذه الحالة تبعث على السخط، فإن السياسة غير الإنسانية، سياسة هدم البيوت، تستمر، مما يحرم المسنين والنساء والأطفال من المأوى.

إن انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني هي الأشد في العالم من حيث فظاعتها واستفحالها ومنهجيتها. والاعتقالات التعسفية، وحالات التعذيب، وحالات الإعدام الخارج عن نطاق القضاء شائعة ومؤسسية. وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل لا يعرف الحدود ويجب استنكاره.

إن كوبا تعتبر كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيليين كفاحا مشروعا وغير قابل للتصرف، وتعرب عن تضامنها الكامل مع المقاومة والتمرد.

وبالمثل، تعبّر كوبا عن إدانتها لهجمات التفجير الانتحارية وغيرها من الأعمال ضد المدنيين الإسرائيليين، الذين وقعوا ضحايا أبرياء لدوامة العنف التي تسببها سياسة حكومتهم. وفي نفس الوقت تعارض كوبا استغلال هذه العمليات المعزولة للتشكيك في ممارسة الدفاع المشروع من جانب الشعب الفلسطيني ولتبرير العمليات، سواء الانتقائية منها أو الواسعة النطاق، ضد الشعب الفلسطيني.

إن عدم جواز الاستيلاء على الأرض من خلال استخدام القوة مبدأ مقبول بموجب القانون الدولي. وقرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، ٤٧٨ (١٩٨٠)، ٤٩٧ (١٩٨١)، تبرز بوضوح رفض المجتمع الدولي الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وبضم إسرائيل للقدس الشرقية والجولان.

إن بناء الجدار الفاصل من جانب إسرائيل حول الضفة الغربية والقدس يمثل محاولة جديدة حمقاء لتدمير قضية الشعب الفلسطيني. وقد ترك هذا الجدار حتى الآن ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ من الفلسطينيين بدون مستلزمات حياتهم ووسائل الحفاظ على تراثهم. وقد أدى إلى تدمير آلاف الهكتارات من المزارع وآبار المياه في الضفة الغربية، الأمر الذي سيعني في واقع الأمر مصادرة ما يناهز ٦٠ في المائة من الأرض، بما فيها القدس الشرقية. وقد حرمت مناطق فلسطينية كاملة من الوصول إلى الخدمات الحيوية الأساسية من قبيل التعليم والرعاية الصحية والعمالة.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد رفضت هذا الأسلوب الفاضح من الاستعمار الاستيطاني، اتخذت قرارا، بتأييد ١٥٠ دولة عضوا، وعلى أساس الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه الماضي، أكد:

”إن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأرض

الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي''.

وهذه الوثيقة، التي يمكن أن تضاف إلى عشرات القرارات السابقة، تطالب أيضا بأن تقوم إسرائيل، من بين أمور أخرى، بوقف أعمال تشييد الجدار فورا وتفكيك الأجزاء التي شيدت فعلا، والتعويض عن الأضرار الناجمة.

ومع ذلك، فإن إسرائيل، ومؤيدها الرئيسية، الولايات المتحدة، تتجاهلان إرادة المجتمع الدولي وتواصلان محاولتهما المحمومة للتدمير الكامل للصمود البطولي للشعب الفلسطيني. وللولايات المتحدة سجل مخجل هو: استخدام حق النقض ''الفيتو'' ٢٩ مرة ضد القرارات التي حاول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يعتمدها في محاولة لوقف إفناء أمة بأسرها. ومما له مغزى هام أن رُبع استخدامات حق النقض تلك تقريبا حصل خلال الأعوام الأربعة للإدارة الحالية للولايات المتحدة، التي تتزامن مع ازدياد أعمال القمع والمضايقة الموجهة ضد الشعب الفلسطيني. وذلك لا يشمل التهديد المستمر باستخدام حق النقض، الذي تسبب في إعاقة اعتماد عدد كبير من مشاريع القرارات التي لم تعرض حتى للتصويت، أو إضعاف مضمون قرارات أخرى بشكل كبير.

وبغية التقدم نحو التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية، ينبغي للولايات المتحدة أن توقف فورا دعمها المالي للأنشطة العسكرية وأن توقف بيع الإمدادات العسكرية إلى إسرائيل، بما فيها الدبابات والطائرات العمودية والطائرات والصواريخ التي تستخدم ضد المدنيين.

إن التواطؤ الواضح لسياسة الولايات المتحدة مع إسرائيل ينكشف في الأولويات التي أعرب عنها وفد الولايات المتحدة خلال الدورة الحالية، وهي تعارض ولاية ووظيفة لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتعارض عمل شعبة الحقوق الفلسطينية والأمانة العامة، ضمن أمور أخرى.

وكوبا، التي ما فتئت تتعرض لحصار صارم من الولايات المتحدة لأكثر من ٤٥ عاما، على يقين بأنه لا يمكن لأي جدار ولا حصار بل ولا أكثر الفظائع العنيفة والقاسية واللاإنسانية أن تضعف تطلعات الفلسطينيين إلى سيادة فلسطين واستقلالها.

وتدين كوبا جميع أعمال العدوان والاحتلال وإرهاب الدولة الذي ترتكبه إسرائيل وتؤكد من جديد على أقوى تضامنها مع الشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، فإن كوبا تناشد جميع الوفود التصويت مؤيدة مشاريع القرارات الأربعة المقدمة إلى الجمعية دعما للقضية الفلسطينية، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية. كما نناشد الوفود أن تصوت مؤيدة ذكرى غصن الزيتون الذي رفعه في هذه القاعة الرئيس الخالد ياسر عرفات بالضبط قبل ٣٠ عاما.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد شهد الشرق الأوسط تغييرا هاما خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ومما يشجعنا كثيرا الطريقة التي عالجت بها السلطة الفلسطينية الحالة عقب مرض الرئيس عرفات ووفاته. ويجري نقل السلطة بطريقة منتظمة ووفقا لأحكام القانون الأساسي. ونحن نؤيد بشكل كامل العملية المفضية إلى انتخاب رئيس فلسطيني جديد في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ونناشد الحكومة الإسرائيلية أن تتخذ الخطوات اللازمة للإسهام في إنجاح الانتخابات.

ومما يشجعنا أيضا اعتزام إسرائيل الانسحاب من غزة وأربع مستوطنات في الضفة الغربية. وتلك خطوة هامة

نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ولا بد أن يتم تنسيق الانسحاب مع السلطة الفلسطينية، كما يجب أن ينفذ وفقا لخريطة الطريق ولقرارات الأمم المتحدة. ولا بد أيضا أن يدعم التسوية القائمة على وجود دولتين.

كما أن حدوث تطورات ايجابية في عملية السلام سيتوقف على إجراء تحسينات جذرية في الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي لا بد أن نعمل صوب إعادة الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة إلى حالته الطبيعية. ويشكل تحسين الاقتصاد الفلسطيني أيضا أمرا هاما بالنسبة للمانحين، إذ أن إرهاق المانحين يزداد. وإذا أريد للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بعد الانسحاب الإسرائيلي، فلا بد أن نتأكد من أن عناصر الانسحاب مواتية لإعادة الاقتصاد الفلسطيني إلى طبيعته ونموه المنتظم.

والأمر الوحيد الأهم الذي يمكن إنجازه بغية تطبيع الاقتصاد هو إما تغيير نظام الإغلاق بشكل أساسي أو إلغاؤه. وبالتالي فإن النرويج تناشد إسرائيل أن ترفع حالات الإغلاق وأن تسمح بالاستيراد والتصدير العاديين.

كما أن السلطة الفلسطينية تتحمل مسؤولية رئيسية عن تحقيق التطور السياسي والاقتصادي الايجابي. ويجب أن تتخذ القيادة الفلسطينية الجديدة قرارا استراتيجيا لمكافحة الإرهاب، وفقا لخريطة الطريق. فالإرهاب غير مقبول في أي مكان، وفي أي وقت.

وأحرزت السلطة الفلسطينية نتائج هامة في عمليتها للإصلاح. ونحن نشجعها على الاستمرار في إجراء تلك الإصلاحات، وخاصة في الشرطة والقطاعات الأمنية.

وبالرغم من أن اهتماما كبيرا قد وجه مؤخرا نحو غزة، فإن الحالة ما زالت تتدهور في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية. ولئن كانت النرويج تعترف بالشواغل الأمنية لإسرائيل، فإننا لا يمكن أن نقبل بتشييد الجدار العازل على الأرض المحتلة في الضفة الغربية. كما لا يمكننا أن نقبل استمرار أنشطة بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ويتعارض بناء الجدار والتشييد المستمر للمستوطنات وإقامة شبكة منفصلة للطرق للمستوطنات مع القانون الدولي وينشئ حقائق على أرض الواقع تعترض طريق التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

لقد ظلت عملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة لوقت طويل الآن. ويمكن للأحداث التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية أن تؤدي إلى حصول تطورات جديدة.

ونحن لسنا بحاجة إلى خطة للسلام. فخريطة الطريق تتضمن كل الخطوات اللازمة لإعادة بدء العملية. والأمر الحيوي هو أن تغتنم إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي الفرصة الحالية وأن تضاعف جهودها.

وهدفنا هو وجود دولتين قادرتين على البقاء، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي هذا المنعطف الحرج لا بد أن نضم القوى وأن نبذل أقصى ما في وسعنا لجعل هذه الرؤية واقعا.

السيد دانيش – يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): تجري مناقشة هذا العام بشأن بند جدول الأعمال المعنون ”القضية الفلسطينية“ في وقت حرج حقا في تاريخ فلسطين، حيث ما زال الشعب الفلسطيني يعيش في الحزن والأسى حيال وفاة الرئيس الراحل عرفات، الذي ظل لحوالي أربعة عقود يرمز، بشخصه، إلى التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب، مرة أخرى، عن تعاطف وتضامن إيران، شعبا وحكومة، مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

ولا شك أن الوحدة والتعاون بين مختلف الجماعات الفلسطينية يحظيان بأقصى أهمية في هذا المنعطف الحرج بغية

استيفاء حقوق الشعب الفلسطيني المضطهد، وخاصة من خلال إجراء انتخابات نزيهة وحرة. وإضافة إلى ذلك، فإن تقديم دعم أكثر جدية من قبل المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، للكفاح الشرعي للأمة الفلسطينية يشكل الآن أمرا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، لأنه لا يمكن تضميد الجراح القديمة والمتراكمة للشعب الفلسطيني إلا باستعادته لحقوقه المشروعة.

ويتزامن الوقت الحاضر أيضا مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذه المناسبة، فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية وشعبها يؤكدان من جديد على تضامنهما مع الشعب الفلسطيني في كفاحه الشجاع لتأكيد حقوقه غير القابلة للتصرف. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون متنبها لهذا اليوم، الذي يعمل بوصفه تذكرة لنا جميعا بالحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني وبمحنته. وبالتالي ينبغي ألا ندخر وسعا في دعم كفاحه الصائب من أجل إنشاء وطن قومي ومن أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها.

إن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي يتناول حالات المعاناة والظروف المرهقة التي يعيش في ظلها الفلسطينيون، يوفر كل عام لأعضاء الجمعية العامة فرصة لاستعراض القضية الفلسطينية. وتقرير هذا العام ،بدوره، يوثق بشكل جيد انتهاك إسرائيل المستمر والمتزايد لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته، مما أسفر عن تدهور الحالة إلى مستويات لم تشهد قبل ذلك.

وكما يعرض التقرير، أثناء الفترة قيد الاستعراض، فإن النمط المنتظم لانتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي من قبل إسرائيل استمر دون هوادة. وقد استمرت إسرائيل بإصرار في سياساتها وممارساتها غير القانونية، التي نتج عنها وقوع كثير من الوفيات والإصابات في صفوف الشعب الفلسطيني وتدمير أكبر للمدن والمجتمعات الفلسطينية والبنية الأساسية، وكذلك لممتلكات المدنيين.

وكما ذكر التقرير فإن الإجراءات الإسرائيلية اتخذت أشكالا مختلفة، مثل زيادة عدد العمليات العسكرية في المناطق السكنية المكتظة بالسكان، ولا سيما قطاع غزة؛ واستخدام الجيش الإسرائيلي للقوة بصورة عشوائية؛ وممارسات العقاب الجماعي والإعدام بدون محاكمة والاغتيالات المستهدفة للشخصيات السياسية والدينية؛ والتوسع في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. إن كل هذه الأعمال تمثل انتهاكا واضحا وجسيما للمعايير والمبادئ الدولية الأساسية، مما يقنع الفلسطينيين وكذلك المجتمع الدولي بأن إسرائيل لا تؤمن إيمانا حقيقيا بالسلام.

كما هو وارد في التقرير، بسبب سياسات إسرائيل العدوانية والتوسعية، فإن عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا خلال أربعة أعوام من الانتفاضة يتجاوز الآن ٣ ٧٠٠، بالإضافة إلى حوالي ٣٥ ٧٠٠ جريح، أكثرهم من النساء والأطفال. ومما لا يقل إقلاقا أن نعلم من التقرير أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية باقتحامات يومية تقريبا في نابلس، مما نجم عنه قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين وتدمير المباني التاريخية والديار في المدينة القديمة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، تعرضت منطقة رفح في قطاع غزة لعملية عسكرية كبيرة نجم عنها مزيد من التدمير والقتل وتسببت في وقوع أزمة إنسانية في رفح.

وإن الحصار الذي استمر مدة شهر في بيت حانون في تموز/يوليه ٢٠٠٤، بالإضافة إلى هدم المباني والممتلكات الزراعية، حرم السكان المحليين من مصادر دخلهم المحدودة وعرّضهم للفقر المدقع والبؤس. وفي أواخر أيلول/سبتمبر

٢٠٠٤، أُطلقت عملية عسكرية ضخمة في شمال قطاع غزة، ولا سيما المدن المكتظة بالسكان في بيت لاهيا وبيت حانون ومخيم جباليا للاجئين، الذي يقطنه ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ، مما فاقم من العداوة ورفع مستوى العنف في تلك المناطق.

إن استمرار إسرائيل في تشييد الجدار الفاصل، حتى في أعقاب إصدار فتوى محكمة العدل الدولية وردود الفعل الدولية التي أعقبت ذلك، عمل لا يتحدى بشكل سافر المبادئ الأساسية للقانون الدولي فحسب، ولكنه يبيّن أيضا ازدراء إرادة المجتمع الدولي والتعنت إزاءه.

كل ذلك لا يشكّل إلا القليل من التدابير اللاإنسانية التي اتخذها إسرائيل والتي أجبرت الشعب الفلسطيني على الوقوع في حالة من اليأس تتدهور يوما بعد يوم.

وفضلا عن ذلك فإن التدابير اللاإنسانية والمتعمدة التي اعتمدها إسرائيل ونفذها لتدمير الاقتصاد الفلسطيني الهش بالفعل تتعارض مع جميع معايير العالم المتحضر. وكنتيجة مباشرة للتدابير الإسرائيلية يظل الاقتصاد الفلسطيني على شفا الانهيار، وانهارت ظروف معيشة الفلسطينيين انهيارا مثيرا. وإن الموقف الذي وصفه البنك الدولي في وقت سابق من هذا العام بأنه من أسوأ حالات التراجع الاقتصادي التي وقعت في التاريخ الحديث يهدد بأن يتخذ أبعادا كارثية.

لقد انقضى أكثر من نصف قرن من الزمن منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)؛ وبالرغم من اعتراف الجمعية العامة بحق الفلسطينيين في إنشاء دولة مستقلة، وبالرغم من العشرات من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن الشعب الفلسطيني لم يتمكن بعد من ممارسة حقه في تقرير المصير. وما دامت هذه المسألة لم تتم معالجتها بصورة شاملة و لم يتم حسمها بصورة منصفة فلن يمكن أن يسود السلام في المنطقة بأكملها.

ومن الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن قضية فلسطين تشكل لب الصراع في الشرق الأوسط، وأنه إذا لم يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لهذه القضية فإن الشرق الأوسط سيظل يذوق مرارة انعدام الاستقرار والتوتر.

إن تجاهل إسرائيل القاتل لمطالب المجتمع الدولي ومواصلتها أعمال العنف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني قد أوجدا بدون شك مزيدا من عدم الاستقرار وساعدا على زيادة إذكاء حدة التوترات في المنطقة. ولذلك فقد حان الوقت لأن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة لحماية وإعمال أكثر الحقوق جوهرية للشعب الفلسطيني وللمساعدة في إنهاء دائرة العنف المفرغة التي أدى إليها استمرار احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية وللأراضي الأخرى في المنطقة.

إننا نعتقد أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطين، تكون عاصمتها القدس الشريف، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم تمثل الحل الوحيد لهذه الأزمة الدائمة. وبالفعل فإنه من الحتمي أن يشارك المجتمع الدولي بصورة أكثر فعالية، وأن يمنع إسرائيل بدون غموض من تنفيذ مخططاتها الإرهابية في المنطقة.

إن مجلس الأمن، الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يؤدي دورا أساسيا في تشجيع إيجاد حل عادل ومنصف وقابل للبقاء لمسألة الشرق الأوسط. وللأسف جُعل المجلس حتى الآن غير فعال في اتخاذ أية إجراءات جادة وملموسة أو حتى في محاولة تنفيذ قراراته المتواضعة والمحدودة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

إن تدهور الموقف في فلسطين لم يهدد المنطقة الأوسع فحسب، ولكنه قد أثر أيضا بصورة متزايدة وضارة في السلام والاستقرار في العالم بأكمله. إن التوترات في

المنطقة ما زالت تتصاعد، كما أن الحالة في الشرق الأوسط ازدادت تدهورا. والحالة في الجولان السوري المحتل لا تختلف كثيرا عن ذلك، فهي ما زالت أحد المصادر الأخرى للتوتر في المنطقة، والإسرائيليون حتى الآن قد أشاروا إلى أنهم لا يعتزمون النظر في الانسحاب من الجولان. وبدلا من ذلك فقد حاولوا مرارا أن يغيِّروا الطابع الديمغرافي والقانوني للمنطقة بإنشاء مستوطنات جديدة فيها وبفرض قوانينهم على المواطنين السوريين، مخالفة لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي.

إن تهديدات إسرائيل ضد لبنان هي أيضا من مصادر القلق الأخرى. فالشعب اللبناني قد أظهر بالفعل تصميمه على الدفاع عن وطنه وسيواصل القيام بذلك في المستقبل في مواجهة أية تهديدات. ومما لا شك فيه أنه إذا لم يتم تناول هذه القضايا بصورة منصفة وسليمة فإن الحالة في الشرق ستستمر في كونها قائمة.

وختاما، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها وأعضائها على التقرير الشامل الذي قدموه وعلى الجهود التي اضطلعت بها اللجنة لضمان إعمال حقوق الشعب الفلسطيني. إن هذا العمل يجب أن يستمر حتى نصل إلى حل نهائي للموقف العصيب في الأراضي الفلسطينية، بصورة خاصة، وفي المنطقة الأوسع بصورة عامة.

السيد نغوين دوي تشين (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يرغب وفد فييت نام في الإعراب عن تقديره وشكره للأمين العام وللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريريهما على التوالي الواردين في الوثيقتين A/59/574 و A/59/35 في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال ”قضية فلسطين“.

بعد اتخاذ الجمعية العامة في دورتها الثانية للقرار ١٨١ (د-٢) بسبع وخمسين سنة وبعد اتخاذها للقرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) بثلاثين سنة تبقى قضية فلسطين دون حل وتبقى الحقوق الأساسية للفلسطينيين غير محققة. اليوم ينتاب المجتمع الدولي قلق بالغ بسبب عدم تحقيق التقدم في تنفيذ مبادرة خريطة الطريق وبسبب استمرار المستويات العالية من العنف والحالة المتردية في الأرض الفلسطينية، مما يفاقم بدوره الحالة في الشرق الأوسط ويهدد السلم والأمن الدوليين.

إن تقريري الأمين العام واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يوفران لنا صورة تنذر بالخطر: في السنوات الأربع التي مضت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قتل زهاء ٣ ٧٠٠ فلسطيني و ٩٦٦ إسرائيليا وجرح حوالي خمسة وثلاثين ألفا وسبعمائة من الفلسطينيين، وأن ٩٩٨ ٦٥ من المباني الفلسطينية دمرت تدميرا تاما أو أصابها ضرر جزئي. وبسبب تدابير فرضتها الدولة القائمة بالاحتلال منع الفلسطينيون من كسب رزقهم، وهم لا يمكنهم أن يتحركوا بحرية ويواجهون صعوبات في الحصول على الرعاية الطبية ويحرم أطفالهم من التعليم الملائم. وفضلا عن ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير حصلت زيادة مقلقة في أعمال العنف والإزعاج الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة والممتلكات هناك. إن أفراد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى يمنعون من القيام بواجباتهم.

من الحتمي تحقيق تسوية نهائية وسلمية لقضية فلسطين لإحلال السلام الشامل والدائم والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الحالة المعقدة الراهنة السائدة في المنطقة من المُلح أن تنهي الأطراف المعنية العنف وأن تنهض بعملية السلام. ونعتقد أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يحل إلا بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما

في ذلك حقوقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني وممارسة سيادة الدولة.

وفي هذه المناسبة نود أن نؤكد مجددا التأييد المستمر من جانب فييت نام شعبا وحكومة للشعب الفلسطيني وتضامنها المستمر معه في قضيته العادلة، قضية السعي إلى إقامة دولة مستقلة. ولذلك نؤيد كل جهد في هذا الاتجاه.

في هذه السنة يجري النظر في البند ٣٧ من جدول الأعمال في ظروف غير عادية: فَقَد قبل قليل الشعب الفلسطيني قائده البارز، دولة الرئيس ياسر عرفات. ونشاطر هذا الحزن العميق والفقد الجلل، ونحن مقتنعون بأن الشعب الفلسطيني سيتغلب قريبا على صعوباته وبأنه سيبقى متحدا من أجل إعمال حقوقه الأساسية.

ونؤيد أيضا موقف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهو الموقف الذي مفاده أنه ينبغي للجماعة الرباعية والمجتمع الدولي أن يكثفا انخراطهما، بوصف ذلك على جانب كبير من الإلحاح، لمساعدة الطرفين على بدء الوفاء بتعهداتهما بمقتضى خريطة الطريق التي توفر الطريق لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) التي اتخذها مجلس الأمن ومبدأ الحل الدائم القائم على إقامة دولتين للصراع، وهو الحل الذي وفقا له تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وختاما نود أن نقول إن فييت نام تؤيد مشاريع القرارات الأربعة التي قدمها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، ''قضية فلسطين''.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): في الوقت الذي نحتفل فيه باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من العلامات القوية لهذه المناقشة بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال، المعنون ''قضية فلسطين''، رحيل الرئيس ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الرئيس الرمز للشعب الفلسطيني. يجب على وفد بلدي أن يعرب مرة أخرى عن الحزن الأعمق الذي يشعر به شعب وحكومة غينيا وأن يعرب مجددا للشعب الفلسطيني الشقيق وللسلطة الفلسطينية وللأسرة المكلومة بفقد القائد العظيم عن تعازينا القلبية وتضامننا في هذه الأوقات العصيبة.

ومما لا شك فيه أن موت الرئيس عرفات، الذي هو تجسيد ورمز القضية الفلسطينية، خسارة كبيرة بالنسبة إلى جميع الفلسطينيين وبالنسبة إلى جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم التي تحب العدالة والحرية والسلام. وعلى الرغم من ذلك الفقد الكبير ومن الصعوبات الراهنة فإن النضج الذي أبداه الشعب الفلسطيني في حمل الشعلة لمواصلة عمل قائده التاريخي يجب التأكيد عليه.

ويؤيد وفد بلدي تمام التأييد البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونرحب بحس المسؤولية وبالشفافية اللذين ميزا الانتقال، وخصوصا عملية نقل السلطة.

ونحث القيادة الفلسطينية الجديدة على المثابرة على السير على الطريق الذي رسمه الرئيس الراحل عرفات وعلى البقاء وفية للمبادئ والمثل العليا التي استلهمتها الإجراءات السياسية، ومنها حظي توطيد الوحدة ورص الصفوف في الكفاح بالأولوية الأولى. ونناشد إسرائيل أن تسهل إجراء الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وأن تساعد في إنشاء وتوطيد السلطة الفلسطينية الجديدة.

وبلدي، الذي كان دائما على جبهة الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني، يبقى عميق القلق حيال تردي الحالة في

الأراضي المحتلة. والتطورات الخطيرة – الموصوفة بالتفصيل في التقرير الوارد في الوثيقة A/59/35 المعروضة علينا اليوم – تفشي الكثير في هذا الصدد.

وتشعر غينيا بالأسف لأنه لم يحرز في الأشهر الأخيرة تقدم كبير في تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والأمر غير ذلك تماما.

ونحن نعرب، مرة أخرى، عن إدانتنا الكاملة لجميع أشكال العنف التي ينجم عنها إزهاق الأرواح البريئة. وبالمثل، نندد باستخدام القوة بشكل منتظم وغير متناسب، والتجاوزات والعقوبة الجماعية، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، التي تمارسها إسرائيل. وندين بشدة سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها الدولة القائمة بالاحتلال، التي تسعى في نهاية المطاف إلى تقويض الأساس ذاته لخريطة الطريق وعملية السلام بأسرها.

ولا يوجد أدنى شك في أن إرادة الحكومة الإسرائيلية المعلنة للمضي في تشييد الجدار الفاصل، بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية وفي انتهاك واضح للقواعد الأولية للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني، تخالف رؤية وجود الدولتين، الفلسطينية والإسرائيلية، على النحو الذي دعت إليه خريطة الطريق. وهذه الممارسة تشكل أحد أبلغ الأدلة على حقيقة أن الشعب الفلسطيني ظل محروما من ممارسة حقه في السيادة الكاملة في إطار دولة مستقلة وحرة وقادرة على البقاء. ونظرا للسياسة المتعمدة لإنشاء المستوطنات، فإن وفدي يشعر بالأسف لأن الحكومة الإسرائيلية تجر منطقة الشرق الأوسط نحو عدم الاستقرار المستمر. ولهذا السبب فإننا نرى، فيما يتعلق بالمبادرة الإسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة، أنه يتعين أن يتم التفاوض على هذا الأمر مع الطرف الفلسطيني ويتعين أن يكون الانسحاب جزءا من خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وجزءا من تنفيذ القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

ودأبت غينيا دائما على إعادة تأكيد اقتناعها بأن من حق دول المنطقة، بما فيها دولة إسرائيل ودولة فلسطين، العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ولذلك سنواصل مناشدة الطرفين الوفاء بالتزاماتهما الواردة في خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وضمان الاستئناف الفعال والعاجل لعملية السلام بغية إبرام تسوية سياسية سلمية ونهائية. ولن يتمكن الطرفان من التصدي لهذا التحدي الهائل من تلقاء نفسيهما. وبطبيعة الحال، سيكون الطرفان بحاجة إلى الدعم الثابت من المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يأخذ بزمام المبادرة لإعطاء زخم جديد لعملية السلام.

وتود جمهورية غينيا وقيادتنا من هذه المنصة، ومن خلال صوتي المتواضع، أن تشيد إشادة مستحقة بذكرى الرئيس الراحل ياسر عرفات بالتأكيد من جديد على التزامنا الثابت بالعمل في تضافر مع أعضاء المجتمع الدولي بغية تحقيق التنفيذ العاجل للتطلعات الشرعية والسامية للشعب الفلسطيني وبغية العمل على إحلال السلام الدائم والاستقرار والتنمية الموحدة لشعوب منطقة الشرق الأوسط ودولها.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريريه عن ”الحالة في الشرق الأوسط“ وعن ”التسوية السلمية لقضية فلسطين“. كما أننا نشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها الوارد في الوثيقة A/59/35. إن إندونيسيا عضو في هذه اللجنة، ونؤمن بأن التقرير يوفر رؤية معمقة شاملة للحالة المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال العام الماضي.

وقبل أن أواصل، يود وفدي أن يقدم تعازيه إلى الحكومة الفلسطينية وشعبها بمناسبة وفاة قائدهما الرئيس ياسر عرفات التي حدثت مؤخرا. وحقيقة، كان الرئيس عرفات بطلا حقيقيا وقائدا شجاعا لشعبه، كما ذكر أمس السيد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفضلا عن ذلك، كان شخصية محبوبة جدا ومحترمة، ليس من الشعب الفلسطيني فحسب ولكن أيضا من الكثيرين في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك إندونيسيا. ونأمل أن شجاعته والتزامه في المحفز على تحقيق آمال الشعب الفلسطيني وأحلامه وحقوقه المشروعة في أرضه العزيزة.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أبين أنه في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي جرى الاحتفال به أمس، بعث الرئيس سوزيلو بامبانغ يودويونو، باسم حكومة إندونيسيا وشعبها، رسالة واضحة مفادها أنه خلال فترة رئاسته يمكن للشعب الفلسطيني أن يعول على الدعم الثابت لإندونيسيا وأن فلسطين ستظل تشكل أولوية لبلدي. وهذا يوضح القلق الكبير الذي يشعر به بلدي حيال المحنة المفجعة لشعب فلسطين.

وللأسف، فإن التقريرين المعروضين علينا يوردان بالإجماع أن الحالة في فلسطين ما زالت تزداد سوءا. وتورد اللجنة أن احتلال إسرائيل وغاراتها العسكرية المستمرة وعمليات الإغلاق والقيود على التنقل، وخاصة في قطاع غزة، أسفرت عن تدمير غير مسبوق للمنازل والبنية التحتية وعدد يتزايد بسرعة لوفيات المدنيين وإصابتهم بجراح. واستمرت عمليات القتل الخارجة عن نطاق القانون، كما استمر تشييد الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونتيجة لهذا التشييد، عانى العديد من السكان الفلسطينيين. وبناء على تقرير اللجنة المعروض علينا، يتضرر حوالي ٨٧٥ ٠٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية (٣٨ في المائة من السكان) من تشييد الجدار، ووجد حوالي ٢٦٣ ٠٠٠ شخص في ٨١ محلية أنفسهم معزولين. وفي الواقع، يخشى الفلسطينيون الآن أن يشكل الجدار ضما دائما لأرضهم.

وبالمثل، فإن الاقتصاد الفلسطيني، وفقا للأمين العام، ''في دمار وحظوظ انتعاشه ضئيلة ما لم تتخذ إجراءات فورية''. وفي الواقع، يقتبس الأمين العام من دراسة حديثة للبنك الدولي تصف الأزمة الاقتصادية العميقة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها ''أسوأ أشكال الركود في التاريخ الحديث''. وبالرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥ بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، فإن إسرائيل، للأسف، ما زالت ترفض وقف تشييد الجدار.

ومن الواضح أنه، بينما تستمر هذه الأحداث، فإن خريطة الطريق، التي كان من المتوقع أن تؤدي إلى تسوية شاملة تقوم على وجود دولتين بحلول عام ٢٠٠٥، تكاد توضع جانبا. والواقع أن الأمين العام في تقريره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (A/59/574)، يلاحظ أنه بالرغم مما صرح به الطرفان من التزام معلن، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فإن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بتعثر عملية السلام واستمرار العنف بمستويات عالية.

ويوجد اتفاق عام في أوساط المجتمع الدولي على أن اللحظة مواتية لاستئناف عملية السلام وإحياء حلم المتمثل في إنشاء دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في وئام. ومن دواعي الأسف أن من الواضح أيضاً أن هذا الحلم لا يمكن إحياؤه ما لم تقرر إسرائيل العمل مع المجتمع الدولي على طريق السلام. ويجب أن تمتثل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتلتزم بالقانون الدولي. ويجب أن توقف إسرائيل إنشاء الجدار وأن تمتثل لاتفاقية جنيف الرابعة ولالتزامها بحماية المدنيين.

وقد أصبح من الأمور الحاسمة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتحرك الأمم المتحدة لوقف المعاناة والظلم اللذين ما زال شعب فلسطين يعانيهما وأن تصر على أن تلتزم حكومة إسرائيل بقرارات هذه المنظمة. فما دام حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ينتهك مع الإفلات من العقاب، لا نملك أن نتوقع جدياً أن تكون لنا القدرة على تحقيق الهدف المتمثل في السلام. وتقع على إسرائيل مسؤولية التسليم بعدم إمكان حل عسكري للحالة في فلسطين. ويقع الطريق إلى السلام في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والقوانين والاتفاقيات الدولية.

وأخيراً، تدعو إندونيسيا المجتمع الدولي إلى دعم شعب فلسطين، من أجل كفالة القيام بالتحضيرات المناسبة لإجراء انتخابات عامة ونزيهة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وأهم من ذلك لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في عام ٢٠٠٥، على النحو المتوخى في خارطة الطريق.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة الهند وشعبها، نعرب عن عميق أسفنا لوفاة ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. ونبعث بصادق تعازينا بهذه المناسبة لزوجة الرئيس الفقيد وابنته وإلى الشعب الفلسطيني في مصابهم.

وفي رسالة وجهها رئيس وزراء الهند، السيد مانموهان سينغ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قال ما يلي:

”لقد كان الرئيس عرفات على مدى أربعة عقود الرمز الدائم للشجاعة والصمود في قيادته لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على وطن مستقل. وفي هذه المناسبة الحزينة، نحني الرؤوس لذكراه ونشير إلى إسهامه الخالد للقضية. كما نغتنم هذه الفرصة لنرجو للشعب الفلسطيني، في ظل قيادته الجديدة، السلام ونهاية هذا الصراع الدائر منذ عقود. وتؤكد الهند مجدداً تضامنها مع الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل الوصول إلى حقوقه المشروعة“.

لقد كان الرئيس عرفات هو القائد المنتخب للشعب الفلسطيني ورمز قضيته. وتجسدت فيه إرادة هذا الشعب وآماله. وكان شخصية دولية شامخة تتمتع باحترام كبير، فحارب في إنكار للذات وشجاعة، وضحى تضحية شخصية كبيرة، من أجل القضية الفلسطينية والحصول على وطن مستقل للشعب الفلسطيني، الذي كرس حياته كلها لأجله. وقد دعمت الهند باستمرار النضال الفلسطيني لنيل الاستقلال وكانت أول بلد خارج العالم العربي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني.

وكان الرئيس عرفات يتمتع باحترام وإعجاب كبيرين من جانب شعب الهند وقادتها وسوف يذكر على الدوام صديقاً للهند مخلصاً وثابت الجأش. ويشاطر شعب الهند قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية وشعب فلسطين الحزن لوفاة وطني ورجل سياسة عظيم.

ويساور الهند قلق عميق إزاء الصراع المستمر في هذه المنطقة. فقد أزهق العنف الذي اكتنف المنطقة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أرواح قرابة ٠٠٠ ٤ فلسطيني و ٠٠٠ ١ إسرائيلي، فضلاً عن الآثار الجسمانية والنفسية غير الظاهرة للجراح الناجمة عن الصراعات، التي ينكب بها المدنيون بقدر ما ينكب بها المتحاربون. وقد انضمت الهند إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن قلقها بشأن دوامة العنف والعنف المضاد اللاانتهائية التي تتميز بها المرحلة الراهنة من هذا الصراع. وترى الهند باستمرار أن العنف عائق خطير لعملية

السلام وأن الحل لا يكمن في مزيد من العنف بل في السير على طريق الحوار السياسي.

وقد عانى اقتصاد كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية معاناة لا تقدر نتيجة للصراع الدائر. وكان الضرر الذي أصاب فلسطين شديداً بصفة خاصة. فهي لا تزال ترزح تحت ما وصفه البنك الدولي بواحدة من أسوأ فترات الركود في التاريخ الحديث. فالزيادة المتفشية في الفقر والبطالة، إضافة إلى تناقص إيرادات السلطة الفلسطينية، قد وصلت بالاقتصاد إلى حافة الانهيار.

وقد دعت الهند إلى التخفيف من القيود المفروضة على المناطق الفلسطينية وإلى التلطيف الفوري من حدة الأزمة الإنسانية المستمرة هناك. وإظهاراً لدعمنا للشعب الفلسطيني في سعيه من أجل إقامة دولته، أعلنت الهند مؤخراً عن تقديم مساعدات وأدوية قيمتها ٤٥٠ ٠٠٠ دولار تقريباً للسلطة الفلسطينية. وقررنا أيضاً مضاعفة تبرعنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هذا العام.

وقد أبدت القيادة الفلسطينية شجاعة وصموداً عظيمين في الفترة التالية لوفاة الرئيس عرفات. ويندرج قرار إجراء الانتخابات في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ضمن أفضل تقاليد الانتقال السلس للسلطة، وفقاً للقانون الأساسي. كما كان قرار إسرائيل بالإفراج للسلطة الفلسطينية عن ٣٣ مليون دولار تقريباً من المتأخرات المحتجزة أيضاً من الأمور المشجعة. بيد أن نجاح الانتخابات يتوقف على حد كبير على استمرار الطرفين المعنيين في اتخاذ هذه الإجراءات.

وفي الفترة الحرجة السابقة على الانتخابات الفلسطينية، يتعين على إسرائيل أن تقلع عن اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تقوض الثقة، بما فيها النشاط الاستيطاني، وأن تيسر القيام بالأعمال التحضيرية وإجراء الانتخابات، وأن تتخذ الإجراءات لرفع حالات حظر التجول والتخفيف من القيود المفروضة على انتقال الأشخاص والبضائع، وأن تحسن بشكل ملحوظ الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. كما أن على السلطة الفلسطينية اتخاذ إجراءات عملية لوقف العنف.

إضافة إلى ذلك، يتعين على إسرائيل أن تسمح لسكان القدس الشرقية بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المقبلة، وأن تخفف من عمليات الإغلاق والحصار المفروضة على البلدات والمدن الفلسطينية الرئيسية، وأن تسمح بسبل الوصول غير المقيد للمرشحين والناخبين، أن تسمح بوجود المراقبين الدوليين. ويلزم أن يشترك المجتمع الدولي اشتراكاً كاملاً في عملية الانتخاب الفلسطينية لكفالة الاضطلاع بها في أفضل الظروف الممكنة ولضمان حريتها ونزاهتها.

وينبغي أن يستغل كل من الفلسطينيين والإسرائيليين على الوجه الأمثل الفرص التي تمثلها هذه البداية الجديدة. ويبدو أن معظم الإسرائيليين والفلسطينيين راضون عن استئناف عملية السلام بعد أربعة أعوام من الصراع والخسارة. ومن شأن إجراء انتخابات السلطة الفلسطينية على أثر التخفيف من القيود المفروضة على الأراضي أن يمهد الطريق لانسحاب إسرائيل من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما يترتب عليه إحياء عملية السلام. ولا شك أنه لنجاح هذه المبادرة يتعين أن تشكل إعادة الانتشار الإسرائيلية جزءاً من عملية السلام الشاملة وأن تتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. وفي حالة الوفاء بهذه المتطلبات، يمكن أن يكون الانسحاب خطوة مفيدة صوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧. ويمكن للمفاوضات المباشرة بين الطرفين عندئذ أن تؤدي إلى الهدف المتمثل في قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين المتاخمة، الديمقراطية والمتمتعة بمقومات البقاء والمستقلة ذات السيادة.

وفي هذا الصدد، نشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية المترتبة على بناء إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد أفتت المحكمة بأن الجدار مخالف للقانون الدولي وينبغي تفكيكه. ودعونا إسرائيل إلى أن تولي الاعتبار الكامل للفتوى، تمشياً مع الرأي الدولي الغالب في هذا الشأن، تمهيداً لاتخاذ إجراء سريع تطبيقاً للفتوى.

ولا بد من العودة إلى بذل الجهود ومن مضاعفتها لكي تنطلق عملية السلام وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخارطة الطريق التي تقدمت بها المجموعة الرباعية، والقانون الدولي، وذلك بدعم من المجتمع الدولي. ونرجو أن يتم بشكل عاجل إيجاد حل لإنهاء هذا الصراع عن طريق التفاوض. فلا تزال الرؤية المتمثلة في قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها هي رؤية صالحة ولعلها أقرب تناولاً الآن مما كانت في أي وقت آخر. تحث الهند الأطراف المعنية والمجتمع الدولي حثا قويا على الضغط من أجل حل عادل وشامل للصراع في أقرب إطار زمني ممكن يقوم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

لقد كانت هناك علامات مؤخرا تشير إلى الاهتمام بإحياء المسارين اللبناني والسوري. دافعت الهند عن حل شامل للوضع باعتباره الخطوة التالية المنطقية في حل الصراع الإسرائيلي العربي الأوسع على المستوى الإقليمي، كما ورد في مبادرة سلام العربية السعودية. ويبقى مبدأ ''الأرض مقابل السلام'' كذلك صحيحا في التصدي للمسارات الأخرى في الصراع الشرق الأوسطي. إننا نأمل بصدق في أن يكون من الممكن إحياء العملية السياسية الشاملة في أقرب وقت ممكن.

لقد كانت رئيسة الوزراء الراحلة، السيدة أنديرا غاندي – التي تفجع على موتها الذي أتى في غير وقته الرئيس عرفات، كما نتفجع على موته اليوم – مولعة ببعض السطور من كتابات امرأة متميزة في الهند، الشاعرة ساروجيني نايدو:

> ''السلام الحقيقي ليس سلام النفي، ولا سلام الاستسلام، ولا سلام الجبناء، ولا سلام المحتضرين، ولا سلام الموتى، وإنما السلام المناضل والديناميكي والمبدع للروح البشرية التي يمجدها''.

السيدة نونييث دي أودريمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): أود، بداية، أن أجدد للشعب الفلسطيني تأكيد تضامن شعب وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على ضوء حزنه العميق عقب وفاة الرئيس ياسر عرفات الذي كان نموذجه في الكفاح من أجل دولة حرة وذات سيادة يقودها شعب باسل ومصمم.

وفي هذا الوقت، نجدد تأكيد دعم وتضامن حكومة وشعب جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ أي أننا نؤيد مرة أخرى الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وممارستها. وفي هذا الصدد، ننضم إلى المناشدة لدعم المجتمع الدولي من أجل تيسير عملية انتخاب سلطات فلسطينية جديدة تمشيا مع قانونها الوطني، دونما ضغوط ولا تدابير أحادية الجانب من أي نوع، بحيث تعكس بشكل شفاف الإرادة السيادية والمصالح العامة للشعب وترمي إلى الهدف الأساسي المتمثل في إقامة مجتمع ديمقراطي مرتكز على الشعب وقائم على المشاركة. ومن شأن هذا أن يتمم عملية إقامة دولة في الشرق الأوسط من شأنها أن تستجيب، بمراعاتها لحقوق الشعب الفلسطيني، لقيم الحرية والسلام والأمن.

لقد اعتبر البعض الإخفاقات في توطيد السلام والأمن في الأراضي المحتلة شأنا من شؤون الشعب الفلسطيني بل ومؤخرا مشكلا يعزى إلى ياسر عرفات الذي كان خاضعا لتدابير العزل والحبس والتهديدات ضد حياته، مما كان متناقضا مع مبادئ القانون الدولي ومهجورا، لذلك، من جانب المجتمع الدولي.

إن الانتهاك المتكرر لحقوق الشعب الفلسطيني وتكثيف الهجمات العسكرية في قطاع غزة وزيادة الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين والتفجيرات الانتحارية والهجمات بالصواريخ وبناء الجدار لا يمكن أن تعتبر إخفاقات من جانب الشعب الفلسطيني في سعيه المتواصل من أجل تقرير المصير الكامل. بل إن جزءا كبيرا من هذا يجب أن يعزى إلى مجتمع دولي لم يكن في مستوى رسالته التي لم يرد أن ينخرط فيها – بسبب ضعفه وموقفه المتقاعس – علاوة على الانغماس في الخطابة العقيمة بدلا من التصدي للأسباب الجذرية للصراع والتركيز على العدوان ومعاقبته من خلال أعمال تضمن الامتثال الصارم للنظام القانوني الدولي.

ولهذا السبب لا يمكن للأمم المتحدة أن تفوت هذه الفرصة لكي تضمن على نحو سلمي وجود وتطور دولة فلسطينية ستشارك في أسرة الأمم بوصفها بلدا ديمقراطيا. وبالتالي، يجب علينا أن نواصل الكفاح ضد أعمال التدخل الضارة وغير القانونية والعدوان الذي يعرض للخطر تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره.

السيد عون (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونثني على الجهد الذي ما فتئت تبذله منذ تأسيسها في سبيل تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة.

المرة تلو الأخرى نعود لدراسة هذا البند بعد إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة منذ سبع وخمسين سنة. ومعنى ذلك أن جيلنا هو الجيل الثالث الذي يقوم بدراسة هذه القضية بهدف إيجاد الحل العادل والدائم لها. ولا شك أن هذه الحقيقة البسيطة تفرض علينا أن نتوقف ونتأمل فيما قمنا به في إطار الأمم المتحدة وما حققناه، وما فشلنا في تحقيقه، وما يجب علينا أن نقوم به من أجل تحقيق الحل العادل والدائم وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، وهي حقه في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة.

لقد عاصر جيلنا مخططات كثيرة قال واضعوها بأنها الحل الأمثل لقضية فلسطين، ابتداء من اتفاقات ''أوسلو'' وانتهاء بما يسمى بخارطة الطريق. وقد شاهدنا جميعا فشل جميع محاولات الحل السابقة. ولم نلمس أي تقدم يذكر نحو إحقاق الحق وإحلال السلام. وعلى العكس من ذلك، نشهد زيادة معاناة الشعب الفلسطيني، وهو ما تلخصه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الفقرة ٧٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/59/35)، حيث تقول:

> ''أشد ما يبعث على قلق اللجنة... هو فشل الجهود المبذولة لإعادة إحياء عملية السلام على خلفية من استمرار أعمال العنف، ووقوع خسائر بشرية مأسوية، وتعمق الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولم تحرز المحاولات التي بذلت لوقف إطلاق النار وتثبيت الحالة الأمنية إلى نتائج دائمة. وقد أسفرت ردود الفعل غير المتناسبة للقوات المسلحة الإسرائيلية

واستخدامها للقوة بشكل عشوائي وممارسة العقاب الجماعي وعمليات القتل خارج إطار القانون واعتقال وسجن آلاف الفلسطينيين عن زيادة تدمير نسيج المجتمع الفلسطيني. وتعارض اللجنة معارضة قوية استمرار بناء الجدار على الأرض الفلسطينية وتوسيع المستوطنات، مما يعرض للخطر الجهود الدولية لحل الصراع. وتؤكد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل جوهر الصراع''.

إن الوضع الذي وصفته اللجنة ونشاهده كل يوم في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية لن يساعد في التوصل إلى حل، لا جزئي ولا شامل ولا مؤقت ولا دائم.

وإن محاولات فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين لن تحل المشكلة ولن توفر الحل. إن ما يسمى بخارطة الطريق التي رحب بها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، سوف تلقى نفس مصير محاولات الحل السابقة، وسيقوم الإسرائيليون بتجريف الطريق المؤدي إلى تنفيذ خارطة الطريق كما جرفوا الطرق الفلسطينية، وسوف يدمرونها كما دمروا المنازل والمخيمات الفلسطينية. وسوف نجد أنفسنا بعد عدة سنوات في نفس النقطة وبخاصة إذا استمرت القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة اللجنة الرباعية، في الخضوع لإرادة المحتل، وعدم تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن الجماهيرية العربية الليبية، في ضوء المعطيات التي نشهدها في الأراضي المحتلة، لا تزال تعتقد بأن الحل الأمثل لقضية فلسطين هو ما سبق أن طرحناه أكثر من مرة، وهو إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود جنبا إلى جنب على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري. وإننا نعتقد أن هذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يلبي رغبة الفلسطينيين والإسرائيليين اللذين يتمسك كل منهما بالعيش في أرض فلسطين.

السيد راك (كندا) (تكلم بالفرنسية): تأتي مناقشتنا اليوم لقضية فلسطين في وقت تنفتح فيه آفاق رائعة أمام الشرق الأوسط. تتابع الأحداث بوتيرة سريعة، وعندما ننظر إلى الوراء إلى سنة شهدت الكثير من الخسائر في الأرواح والمعاناة على الجانبين، هناك كذلك أسباب جديدة للأمل في أن تتحرك عملية السلام إلى الأمام. ترحب كندا بالإشارات المبكرة وتدعو كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى البقاء مركزتين على هدف السلام. على المجتمع الدولي، وضمنه كندا، أن يكون مستعدا للعمل لكي لا تفوت هذه الفرصة الفريدة.

لقد كان رحيل الرئيس عرفات في وقت مبكر من هذا الشهر، وسيبقى، مصدر أسى كبير للشعب الفلسطيني. لقد جسد الرئيس عرفات كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير. ولن يلف النسيان رؤيته وقيادته فيما يتعلق بالتطلعات الفلسطينية، بخاصة في وقت اتفاقات أوسلو.

تشيد كندا بإسرائيل والسلطة الفلسطينية على حد سواء على تجدد تعاونهما في هذا الوقت. نرحب بالجهود التي يبذلها الجانبان لإطلاق عملية انتخابية حرة ونزيهة تعتبر أساسية للبناء المؤسسي الديمقراطي ولتجديد المفاوضات من أجل سلام عادل ودائم.

(تكلم بالإنكليزية)

إن العناصر الجوهرية لسياسة بلدي في الشرق الأوسط غير قابلة للتزعزع. لقد سعت كندا بجد إلى المشاركة بشكل بناء في مساعي السلام طوال عقود، تعود إلى مشاركتنا في نزع فتيل أزمة السويس سنة ١٩٥٦ التي نال من أجلها وزير خارجيتنا وقتها، لستر ب. بيرسن، جائزة نوبل للسلام. ومنذ ذلك الوقت، تفانت أجيال من

الكنديين في حفظ السلام والتسوية السلمية للنزاعات بوصفه دعامة أساسية لسياستنا الخارجية.

وقد بقي هدفنا النهائي هو نفسه: سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوفر لها أسباب الحياة تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ولهذه الغاية، لدى كلا الجانبين احتياجات وشواغل أساسية يجب الاعتراف بها.

لقد كان دعم إسرائيل – بخاصة لحقها في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة – جوهر سياسة كندا الشرق الأوسطية منذ سنة ١٩٤٨. تعترف كندا بحق إسرائيل في ضمان أمنها الخاص واتخاذ التدابير المناسبة لحماية أمن مواطنيها من هجمات المجموعات الإرهابية، لكن دائما وفق القانون الدولي، ومنه قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتمشيا مع هذا، فإن دعم كندا لإقامة دولة فلسطينية لا يتزعزع. نعتقد أن حقوق الإنسان للفلسطينيين ذات أهمية أساسية، وأن على المجتمع الدولي أن يقوم بكل ما يلزم لضمانها. هذا أحد الأسباب التي جعلت كندا تنضم إلى مقدمي مشروع القرار المعنون ''تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني''. كما أن التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين مركزي في عملية السلام والتسوية السلمية في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن هذه التطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين أحبطها العنف الذي ما زالت المنطقة مبتلاة به والقضايا الكبرى التي ما زالت من دون حل.

فمن جهة، نرى أن الأعمال العسكرية الإسرئيلية وبناء الحاجز في الأراضي التي ما زالت إسرائيل تحتلها لن توفر لها الأمن على المدى البعيد داخل حدود معترف بها دوليا. ومن جهة أخرى، لن يتم أبدا التوصل إلى سلام عادل من خلال الهجمات بالتفجيرات الانتحارية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين. فكل أعمال العنف تقوض السعي نحو تسوية سلمية ورفاهة كلا الشعبين وتطلعاتهما المشروعة.

إن الإرهاب لن يساهم أبدا في حل هذه القضايا المعقدة. يجب تقديم الإرهابيين ومساندهم فورا إلى العدالة وملاحقتهم تماشيا مع القانون الدولي والتعامل معهم بطريقة لا تعاقب المدنيين الأبرياء أو تعرضهم للخطر أو تضر بهم.

وإذا أرادت إسرائيل إقامة الثقة، فعليها أن تحجم عن كل الأعمال أحادية الجانب التي قد تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات. تعارض كندا إقامة مستوطنات في الأراضي. نعارض التحركات أحادية الجانب لضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان. نعارض بناء حاجز داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية. فعلى إسرائيل، إضافة إلى التزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي، التزامات بمقتضى قانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بسكان الأراضي المحتلة.

وبعد أن حددت مبادئنا الجوهرية، دعوني الآن أوضح الطريقة التي تتناول بها كندا القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط التي تناقش كل سنة في الجمعية العامة. فلدى كندا مخاوف طويلة الأمد من أن تلك القرارات لا تساهم في تعزيز الحوار أو تعزيز الثقة بين الطرفين.

أولا، لقد حثثنا بشكل ثابت، كما نواصل حث، مقدمي تلك القرارات على بذل جهود حقيقية للحد من عددها. فالعديد من القرارات مطنبة وعتيقة. وذلك الأمر لا يضر بمصداقية الأمم المتحدة فحسب، ولكن يعطي أيضا الانطباع بأن أهدافها ذات طبيعة خطابية أكثر منها موجهة نحو النتائج.

ثانيا، نعتبر تلك القرارات مثيرة للانقسام في أغلب الأحيان ويعوزها التوازن، بغض النظر عن مدى براعة

صياغتها. ففي المقام الأول، كثيرا ما يتم التغاضي عن الإشارات إلى الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الجمعية العامة. كما يخفي التأكيد المكرر على مسؤولية إسرائيل بمقتضى القانون الدولي المسؤوليات التي لا تقل أهمية للأطراف الأخرى في الصراع. وهذا، في نظرنا، قصور كبير في العملية. ويشكل اتخاذ السلطة الفلسطينية إجراء فعال لتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية خطوة أساسية نحو قيام الدولة، مثله مثل إصلاحات الحكم التي حان وقتها منذ زمن طويل. ولكن لم يتم التأكيد على أي من تلك الالتزامات بشكل واف في قرارات الجمعية.

ثالثا، في تلك المناسبات المحدودة حينما يمكن أن تقدم القرارات إسهاما بناء وتكون مفيدة، فإن كندا تشجع اتباع نهج أكثر ابتكارا نحو صياغة القرارات حتى تكون نصوصا عملية ومدفوعة بالواقع، مع آليات للمتابعة على أساس معايير متفق عليها. ومن شأن فعالية ومصداقية قرارات الجمعية، في رأينا، أن تزداد بشكل كبير إذا أبرزت بشكل أكثر دقة التزامات خريطة الطريق وأهداف المجموعة الرباعية.

وفي ضوء تلك الاعتبارات ومع مراعاة المبادئ التوجيهية لسياستنا القديمة في الشرق الأوسط، دأبت كندا على تقييم مشاريع القرارات المقدمة لاعتمادها في هذه الجلسة العامة. وقد قررنا أن نعارض في هذه القاعة مشروعي قرارين، أحدهما معنون ''أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة'' A/59/471 (مشروع القرار الأول)، والآخر معنون ''اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف'' (A/59/L.34). ونؤمن أن القيمة المضافة لأنشطة كلتا اللجنتين مشكوك فيها. وفي الواقع، للعديد من الأعوام الآن، لم يحظ أي من هذين القرارين بالتأييد القوي للمجتمع الدولي.

وبشكل متزامن، فإننا قررنا أيضا أن نؤيد في هذه القاعة مشروع القرار بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط (A/59/462، الفقرة ٧). ويتسق مشروع القرار ذاك مع سياسة الحكومة الكندية لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار ومع مساعينا المستمرة لمنع الانتشار في المنطقة.

وتؤمن كندا بأنه آن الأوان منذ وقت طويل، وخاصة بالنظر إلى الأمل المتجدد لعملية السلام، لكي يجرى تقييم للجهود التي نبذلها جميعا هنا في الأمم المتحدة لتحديد ما إذا كانت تلك الجهود يمكن إعادة توجيهها نحو إحراز المزيد من النتائج البناءة. ومن واجب الجمعية العامة، فضلا عن مجلس الأمن، أن تقوم بالمزيد من العمل بغية تعزيز الاحترام المتبادل والثقة اللذين تمس الحاجة إليهما بين الإسرائيليين والفلسطينيين إذا أردنا أن نحقق السلام الذي نرغب فيه جميعنا. وبينما لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية للصراع إلا نتيجة لاتفاق يتم عن طريق التفاوض بين الطرفين، فإن المجتمع الدولي في الأمم المتحدة يمكن أن يضطلع بدور أكبر، بروح التعاون والمسعى الجماعي.

وتشكل التغييرات التي أشرنا إليها اليوم نموذجا للنهج الجديد لتعددية الأطراف الذي تتبعه كندا. وكندا عازمة على إشراك العالم بطريقة نشطة ومنتظمة وقائمة على المبادئ. ويشكل دعمنا لمبادرة مسؤولية الحماية وجهودنا لتعزيز مجموعة الـ ٢٠ نموذجين حديثين للنهج الجديد لتعددية الأطراف. وفي سياق الشرق الأوسط، فإن مساعينا لمساعدة الفلسطينيين في عملهم لبناء الدولة يعكس التزامنا العميق بدعم حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

ونريد أن نعمل مع القيادة الفلسطينية الجديدة لبناء مجتمع ديمقراطي ومزدهر مع مؤسسات تعمل بشكل كامل،

بما في ذلك نظام قضائي مستقل وهيئات إدارية متقدمة، وقد عرضنا المساعدة في بناء تلك القدرات.

وأعلن رئيس الوزراء مارتن التزام كندا بدعم جهود الطرفين للتوصل إلى تسوية سلمية بأي طريقة ممكنة. وكندا ملتزمة بتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وهدفنا هو تقديم المساعدة دعما لإجراء انتخابات فلسطينية نزيهة وحرة وتشجيع العملية الفلسطينية لبناء الدولة. وكندا على استعداد، اليوم ودائما، للعمل مع جميع وفود الأمم المتحدة صوب تحقيق ذلك الهدف المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد فاليرسنس (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي خلال مناقشة الجمعية بشأن فلسطين والحالة في الشرق الأوسط.

وتشكل حالة الشعب الفلسطيني والصراع الذي خرب الشرق الأوسط للعديد من الأعوام مسألتين تقلقان البرلمانيين في كل مكان، فضلا عن منظمتهم الدولية، الاتحاد البرلماني الدولي. وخلال الأعوام، ناقشنا الصراع في المنطقة واتخذنا قرارات في مناسبات عديدة ندين فيها أعمال العنف ونناشد إجراء المفاوضات لإحلال السلام الدائم.

إننا نشعر بالاشمئزاز حيال العنف ونناشد جميع الجوانب أن تتخذ كل التدابير اللازمة لإنهاء الهجمات العنيفة التي تنجم في وفاة عدد كبير من المدنيين. وندين ونشجب بشدة الاغتيالات المستهدفة والتفجيرات الانتحارية، التي تكرس كلها حلقة العنف وتقلل آفاق المصالحة. ونناشد الإسرائيليين والفلسطينيين أن يستخدموا منطقا للسلام لاستبدال منطق الحرب والعنف والإرهاب باستئناف المفاوضات من أجل تحقيق مستقبل مشترك.

كما أننا ندعو إلى وقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، التي تشكل، بالترافق مع هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة ولخريطة الطريق. وبشكل مماثل، ندعو إسرائيل إلى أن تتخلى عن سياستها لإقامة الحواجز في الأرض الفلسطينية وأن توقف استخدام جيشها النظامي للقيام بأعمال الشرطة للسكان المدنيين وللقيام بعمليات القتل الخارجة عن نطاق القانون في الأراضي المحتلة. كما أننا نوضح أن إلقاء القبض على عضوين للبرلمان الفلسطيني، هما السيد البرغوثي والسيد خضر، واعتقالها يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة واتفاقات أوسلو.

ونطالب باستمرار بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد من جديد على الحق القاطع لإسرائيل في العيش داخل حدود آمنة. وندعم بالكامل تنفيذ خريطة الطريق وسنكون مستعدين للمساعدة في إيفاد مراقبين دوليين لرصد التنفيذ المرحلي على أرض الواقع للقرارات الواردة في خريطة الطريق.

ومثل الأشخاص في جميع أرجاء العالم، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يشعر بالأسف لوفاة الرئيس ياسر عرفات. كما نؤمن بأنه ينبغي علينا أن نسعى إلى تحويل ذلك الحدث الحزين إلى فرصة للنهوض بقضية السلام. والاتحاد البرلماني الدولي على استعداد للاضطلاع بدوره في ذلك المسعى، وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الأمين العام للاتحاد زار كلتا إسرائيل وفلسطين الأسبوع الماضي لإجراء محادثات مع القيادة البرلمانية في رام الله والقدس.

ونرحب ترحيبا حارا بقرار السلطة الفلسطينية إجراء الانتخابات الرئاسية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبناء

على طلبها فإننا نناشد البرلمانات في كل مكان إيفاد مراقبين لتلك الانتخابات. كما أننا نرحب بالتأكيدات التي قدمتها السلطات الإسرائيلية بأنها ستبذل كل الجهود لتسهيل إجراء انتخابات نزيهة وعادلة، بما في ذلك تمكين الفلسطينيين في القدس الشرقية من التسجيل والتصويت في الانتخابات عن طريق سحب الوجود العسكري الإسرائيلي في المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة بغية تسهيل تنقل الأشخاص.

ونشعر بالتشجيع على نحو مماثل حيال الخطوات التي اتخذها العام الماضي المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله بغية استكمال واعتماد قانون انتخابي جديد للتمكين من إجراء الانتخابات العامة والبرلمانية في الربيع المقبل. ومرة أخرى، فإننا نود أن نكفل وجودا برلمانيا كبيرا لمراقبة تلك الانتخابات.

إن موقف الاتحاد البرلماني الدولي إزاء الحالة في الشرق الأوسط يقوم على أساس اقتناعه وعمله لتعزيز الديمقراطية. والفكرة الأساسية وراء ممارسة الديمقراطية هي قبول – أو، الأفضل أيضا، احترام – الآخر. والحياة الديمقراطية هي الحق في الاختلاف وقبول الجميع لتلك الاختلافات على حد سواء. والأمر المهم هو الاعتراف بالاختلاف والسماح له بالوجود بدلا من رفضه. إنه لمن واجب المؤسسات الديمقراطية أن تتوسط من أجل إزالة التوترات والحفاظ على التوازن بين المطالب المتضاربة في المجتمع.

والبرلمان، كجزء من هذه المعادلة، ينبغي له أن يؤدي دورا أساسيا في مساءلة الحكومة. ونحن بالتالي نستجيب على نحو إيجابي لطلب تلقيناه قبل هنيهة من المجلس التشريعي الفلسطيني للمساعدة في تعزيز مؤسسة البرلمان، مع التركيز الخاص على لجانه الدائمة والمختارة. فالمؤسسات الديمقراطية القوية، بما في ذلك المراقبة البرلمانية للقطاع الأمني، عناصر أساسية في تحقيق السلام في المنطقة.

وفي بداية الثمانينيات، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي لجنة معنية بقضايا الشرق الأوسط وكلفها بمهمة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالسلام في الشرق الأوسط. وعقب بداية عملية السلام وعقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩١، وبعد توقيع اتفاقات تم التوصل إليها عن طريق المفاوضات في أوسلو، تم توسيع ولاية اللجنة لتشمل تشجيع الحوار المباشر بين الوفود البرلمانية العربية والوفد الإسرائيلي خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد طُلب من تلك اللجنة مؤخرا تسهيل الحوار السياسي المباشر بين أعضاء البرلمانين المعنيين، أي المجلس التشريعي الفلسطيني والكنيست الإسرائيلي. وقد عقد الاجتماع الأول بينهما في باريس وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، نظمت تلك اللجنة، التي أتشرف برئاستها، بعض الاجتماعات الأولية بين وفود برلمانية، في المنطقة وفي مقر الاتحاد البرلماني الدولي. وقررت الأطراف المعنية السنة الماضية تشكيل فريق عامل يمثل جميع الأطراف السياسية في كل من البرلمانين، ليقوم بتناول مسائل محددة في كل اجتماع. وتلقى الأمين العام للاتحاد، خلال زيارته التي قام بها مؤخرا للمنطقة، إشارات واضحة بأن المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله والكنيست الإسرائيلي مستعدان لتكثيف الحوار بينهما، ونتطلع إلى تنظيم سلسلة من الاجتماعات في الجزء الأول من السنة المقبلة.

ودعوني اختم بياني بأمل يحدوني وبطلب أتقدم به. فالاتحاد البرلماني الدولي مقتنع بأن استخدام الأسلحة لا يمكن أن يفضي إلى إيجاد حل دائم للصراع. ولا يمكن تحقيق هذه الغاية إلا بالحوار السياسي والمباشر، ونعتقد بأن الحوار ممكن إذا أعطيت له الفرصة مهما كانت صغيرة. واسمحوا

لي أيضاً أن أشير إلى أن الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني مُنعوا من السفر إلى رام الله، لفترة طويلة، مما أدى إلى منع انعقاد المجلس. ولا ينبغي أن يتم يسمح لهذا الوضع بالاستمرار، لأن ذلك ليس من مصلحة أحد – لا الفلسطينيين ولا الإسرائيليين.

ولذلك نناشد من يملكون الوسائل اللازمة للتدخل تمكين أعضاء البرلمان من الاجتماع في المجلس التشريعي الفلسطيني حتى تمكن المناقشة السياسية للتشكيلة الواسعة من القضايا الملحة التي تواجه الشعب الفلسطيني في المؤسسة الشرعية والتمثيلية التي أسسها بدعم كامل من المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٣٧ من جدول الأعمال. وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيبت في مشاريع القرارات من A/59/L.34 وحتى A/59/L.37 بعد مناقشة البند ٣٦ المدرج في جدول الأعمال والمعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/59/431 و A/59/574)

مشروعا القرارين (A/59/L.39 و A/59/L.40)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر لعرض مشروعي القرارين A/59/L.39 و A/59/L.40.

السيد أبو العطا (مصر): انتهت الجمعية العامة لتوها من مناقشة بند ''قضية فلسطين''. تلك القضية التي ما زالت تمثل مصدر القلق والتوتر الأساسي في منطقة الشرق الوسط. أما اليوم، فنلتقي من جديد لمناقشة مسألة لا تقل أهمية عن القضية الفلسطينية، بل إنها تمثل الإطار العام والأشمل لتلك القضية، إنها الحالة في الشرق الأوسط، حالة الصراع والتوتر التي تشهدها تلك المنطقة الساخنة من العالم منذ عقود طويلة.

فكم أنه من المؤسف أن الشرق الأوسط مهد الديانات السماوية، ومهبط الأنبياء، وبوتقة الحضارات والثقافات المتعاقبة على مر التاريخ، ما يزال يعاني احتلالا أجنبيا لأراضيه منذ عام ١٩٦٧. إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، والانتهاكات المتكررة وشبه اليومية للسيادتين اللبنانية والسورية، يكشفان بشكل واضح عن خلل طال أمده في منظومة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وقد حان الوقت للتعامل مع هذا الخلل بأكبر قدر من الجدية، ومن خلال تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي – الإسرائيلي.

تتخذ الجمعية العامة في إطار بند الحالة في الشرق الأوسط من كل عام. قرارين على قدر كبير من الأهمية. الأول يتعلق بمدينة القدس، تلك المدينة التي أكدت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعاقبة، ومنذ اتخاذ القرار ١٨١ (د – ٢) في عام ١٩٤٧، على ضرورة الحفاظ على وضعيتها الخاصة.

لقد أكد مؤتمر القمة العربية المنعقد عام ٢٠٠٢ في بيروت، وكافة اجتماعات القادة والمسؤولين العرب المتعاقبة، أن السلام أصبح خيارا استراتيجيا عربيا لا جدال فيه، ولا غبار عليه. ولعل المبادرة العربية للسلام خير برهان على أن الجانب العربي اختار بالفعل السلام مع إسرائيل، ولكنه السلام القائم على العدل واستعادة الحقوق ، سلام يقوم على قاعدة صلبة من علاقات حسن الجوار، لا الاعتداءات المتكررة وانتهاك السيادة الوطنية لدولة هنا وأخرى هناك.

ويتعين على المجتمع الدولي في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ الصراع في الشرق الأوسط أن يكثف من الجهود لضمان تنفيذ خريطة الطريق، ووضع الضمانات التي تكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في موعدها المقرر، دون إرجاء أو تسويف. إن عدم القدرة على مواجهة المسائل المعقدة اليوم من شأنه أن يجعلها أكثر تعقيدا غدا. وقد أثبتت خبرة التعامل مع قضية الشرق الأوسط على مدار السنوات الماضية أن أسس التسوية العادلة تندثر يوما بعد يوم، ويبقى المطروح أمام الشعب الفلسطيني أن يقبل بتسوية بعيدة كل البعد عن منطق الحق أو العدالة، وبالتالي فهي تسوية – إذا ما تمت في مرحلة متأخرة – تفتقد عناصر الاستمرارية والنجاح.

من هنا فإن الحاجة تقتضي أن يكثف الرباعي الدولي من جهوده لضمان تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها الواردة في خريطة الطريق. ويتعين على المجتمع الدولي، والقوى الرئيسية على المسرح الدولي، أن توفر من الضمانات والدعم ما يكفل إجراء انتخابات ناجحة في الأراضي المحتلة. كما يتعين على إسرائيل أن تتوقف عن سياسات التحريض والاعتداء والحصار، وأن تبدي حسن النوايا، وتشرع في عدد من الإجراءات التي تعزز من بناء الثقة مع الطرف الفلسطيني، تمهيدا للعودة السريعة إلى مائدة المفاوضات.

إن المسارين السوري واللبناني لا يقلان أهمية عن المسار الفلسطيني. فليس هناك بُد من العودة إلى المفاوضات المباشرة بين كافة الأطراف المعنية. مفاوضات تبدأ بدون شروط مسبقة، وتأخذ من قرارات مجلس الأمن الجمعية العامة مرجعية تستند إليها حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع. ويؤسفنا أن الجانب الإسرائيلي قد رفض في أكثر من مناسبة عروضا جادة قدمتها سوريا لاستئناف المفاوضات، ونأمل في أن تتعامل إسرائيل بإيجابية مع العرض السوري الأخير باستئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة من الجانبين.

ويتشرف وفد جمهورية مصر العربية – وكما جرت العادة كل عام – بأن يتقدم أمام الجمعية العامة بمشروعي القرارين المطروحين في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، بند ”الحالة في الشرق الأوسط“، ونعني هنا بالتحديد مشروع القرار الخاص بالقدس، ومشروع القرار المعنون ”الجولان السوري“.

يؤكد مشروع قرار القدس على مرجعيات قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة لمدينة القدس، والتي أكدت على إلغاء وبطلان كافة التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل – سلطة الاحتلال – بهدف تغيير طابع ومركز مدينة القدس. كما يؤكد المشروع، الذي يتضمن إشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن تشييد الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أن أي حل شامل وعادل لقضية مدينة القدس ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والاعتقاد لسكان المدينة.

ويود وفد مصر أن يلفت النظر إلى التعديل الذي طرأ على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والتي نصها كما يلي:

> ”وإذ تضع في اعتبارها الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة“.

وهنا سنستبدل الكلمات الأولى ”وإذ تضع في اعتبارها“ بـ ”وتستذكر أيضا“ ثم في نهاية الفقرة يتم إضافة ”وتستذكر القرار دإط ١٥/١٠ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤“ بحيث يكون نص الفقرة من جديد:

> ”وتستذكر أيضا الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن

الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتستذكر القرار دإط ١٠/١٥ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤''.

أما مشروع القرار المعنون ''الجولان السوري'' فهو يعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ لعام ١٩٨١، واستمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذ ما نص عليه من أحكام. كما يؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف لعام ١٩٤٩، على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ويطالب مرة أخرى إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ويطلب من إسرائيل استئناف المباحثات على المسارين السوري واللبناني، واحترام تعهداتها التي تم التوصل إليها من خلال المحادثات السابقة.

ونود أن نلفت النظر أيضا إلى انضمام لبنان إلى قائمة الدول المتبنية مشروع القرار A/59/L.40 والمعنون ''الجولان السورية''.

لقد حان الوقت لتحريك المواقف والنظر إلى شرق أوسط نظرة شاملة، فشعوب المنطقة تتطلع إلى سلام دائم واستقرار وتنمية، ولا مجال لتحقيق ذلك إلا من خلال إرادة دولية جماعية، تملك القدرة على طرح الحلول، وممارسة الضغوط كي تستأنف المفاوضات المباشرة من جديد، ولكن وفقا لرؤية وتصور واضحين لشكل ومضمون الحل النهائي، وتستند بطبيعة الحال إلى مقررات الشرعية الدولية، وأسس التسوية التي أقرتها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمنهج العملي الذي رسمته خريطة الطريق.

السيد المنصور (البحرين): على مدى ما يقرب من عقود أربعة ما برح محفلنا هذا كدأبه في مثل هذه الأيام من كل عام يدلو بدلوه حول الحالة في الشرق الأوسط، ويبين مرئياته حول هذه القضية الهامة التي لا تزال تحظى باهتمام بالغ لدى المجتمع الدولي، بمثل ما باتت تقض على الدوام مضاجع أصحاب الضمائر الحية وذوي الرؤى المستنيرة في مختلف بقاع هذا العالم.

ومما يثير التساؤلات ما يبدو جليا من جمود يشوب الوضع في الشرق الأوسط لدرجة أصبح معها هذا الوضع يراوح مكانه كما يبدو إن لم يكن يغذ الخطى في سيره من سيئ إلى أسوأ من حيث ازدياد تفاقمه عاما بعد عام، نتيجة استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية في فلسطين، والجولان العربي السوري، ومزارع شبعا اللبنانية، ما وسم منطقة الشرق الأوسط بمنطقة صراع دائم ومزمن ومحتدم.

وبالرغم من كل ما كان يبدر عن معظم زعماء العالم من هذا المنبر في كل عام في ما يتصل بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتنديدهم به وشجبهم للأساليب القمعية والإرهابية الإسرائيلية التي تُمارس ضد سكان الأراضي العربية المحتلة. ورغم المناشدات الدولية المتكررة التي تطالب إسرائيل بوقف أساليب العنف، والامتناع عن استخدام القوة الغاشمة، وسفك الدماء وتدمير البنية التحتية للأراضي الفلسطينية، والكف عن انتهاج سياسة الاغتيالات والإعدام خارج نطاق القانون وحظر بناء المستوطنات، فلا تزال إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مستمرة وبشكل يومي وسافر، في ممارسة الأعمال الوحشية التي لا تتماشى مع الكرامة الإنسانية، مستخدمة في تنفيذ ممارساتها هذه الأسلحة العسكرية كافة، بما فيها الطائرات السمتية والمروحية، والدبابات المدرعة، وبشكل عشوائي يجعل نيرانها تطال المدنيين وموظفي الوكالات الدولية، غير عابئة بالمجتمع الدولي ولا بالتنديد الموجه إليها من دول العالم. إذ أصبح من الواضح أنها تعيش في معزل عن هذا العالم، في عالم خاص بها ترى فيه صواب ما تقوم به من انتهاكات وما يبدر عنها من تجاوزات وفق ميزان خاص بها يختلف عن الموازين الدولية ويتخذ من إزهاق الأرواح، وممارسة الانتهاكات، وإثارة

الهلع، وسائل لتحقيق غاية تصبو إليها، وهي فرض الأمر الواقع، مستهترة بالأمم المتحدة وقراراتها. ويصح لذلك القول إنها تتنصل من كافة التزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال، ومن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، مراهنة بذلك على عجز المجتمع الدولي عن إجبارها على تنفيذ أي التزامات قانونية أو دولية. هذا التفكير الضيق الأفق لإسرائيل، والنابع من عالم يختلف عن العالم الذي نسعى إليه ونتعامل على أساسه، جلب الكثير من المآسي والدمار وسفك الدماء، وأدى إلى توتر الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

لقد استخدمت إسرائيل من أساليب القوة والبطش ما لم تستخدمه أية قوة أخرى في هذا العالم. ولا يخامرنا شك في أن تلك الأساليب ولدت من مشاعر الكراهية ما لم يولده أي صراع في العالم.

فمن الملاحظ أن إسرائيل ما انفكت منذ إنشائها بعد حرب ١٩٤٨ تقوم، بشكل منهجي متسلسل ومتواصل باحتلال الأراضي في فلسطين وطرد سكانها الأصليين وبناء مستوطنات غير شرعية في الأراضي المحتلة كافة بل إنها واصلت بعد ذلك احتلالها للمزيد من الأراضي في عام ١٩٦٧ حين ابتلعت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية التي أعلنتها عاصمة أبدية لها. وقد استمرت في ذلك رغم الموقف الدولي الواضح من هذا الاحتلال وصدور قرارات من مجلس الأمن يؤكد فيها على عدم مشروعية احتلال أراضي الغير بالقوة، ومنها قرارا المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان بينا بوضوح موقف الأمم المتحدة من هذا الاحتلال.

فعلى النقيض من ذلك، واصلت إسرائيل احتلالها للأراضي العربية، حيث قامت باحتلال الجولان السوري والجنوب اللبناني حتى تم تحريره بواسطة نضال الشعب اللبناني، باستثناء مزارع شبعا التي لا تزال رازحة حتى الآن تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ومما ينبه الأذهان إلى استفحال تعنت إسرائيل فيما يتعلق بإنهاء احتلالها مسلسل محاولاتها الرامية إلى تكريس هذا الاحتلال بكافة الوسائل والطرق التي يتمثل أمضاها أثرا في إقامة المستوطنات ونشرها على الأراضي العربية المحتلة والقيام بجلب المستوطنين إليها من شتى بقاع العالم ممن ليست لهم أية علاقة بهذه الأراضي المحتلة وطرد سكانها الأصليين وتجريدهم من كافة حقوقهم الأساسية والإنسانية. وعلاوة على ذلك، اتخاذ هذه السياسة نهجا مشتركا تقتفيه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ودعمه بسن تشريعات قسرية عديدة تتناقض في أساسها وجوهرها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩.

ومما يندى له الجبين أن المستوطنين المدججين بالسلاح لم يتورعوا عن ممارسة كافة أساليب القوة المسلحة والبطش والإرهاب والقتل وارتكاب المجازر. وتشير التقارير إلى قيام إسرائيل باستغلال الموارد الطبيعية والثروات والمياه بما يتناقض مع الصكوك الدولية المعروفة.

وفي الجولان السوري المحتل قامت إسرائيل بتغيير الطابع العمراني والديمغرافي وسنت قوانين تناقض المواثيق الدولية بهدف فصل الجولان عن الجمهورية العربية السورية، خلافا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر فرض إسرائيل قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل قرارا باطلا وغير شرعي وليس له مفعول قانوني، وكذلك قرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٧ الذي طالب إسرائيل بالكف عن تغيير الطابع والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل وإيقاف بناء المستوطنات فيه.

لقد أصدر مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات عديدة بشأن الوضع غير القانوني للمستوطنات المدانة من جانب المجتمع الدولي. واعتبرت تلك القرارات هذه المستوطنات غير قانونية. ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي أكد فيه مجلس الأمن بأنه ليست هناك قيمة قانونية لهذه المستوطنات، وكذلك القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي بيّن فيه المجلس بشكل جلي أن توطين إسرائيل لجزء من سكانها ومن المهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، يُشكل خرقا فادحا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

لا يمكن لإسرائيل الاستمرار في هذه السياسة الخرقاء التي تحاول فرضها، ظنا منها أن المجتمع الدولي سيتجاهل إحقاق الحق في ظل ما تتمتع به قوة الاحتلال من جبروت عسكري. فلا حل يفرض عن طريق استخدام القوة العسكرية، بل بانتهاج الوسائل السلمية. فالحل السلمي هو الحل الأمثل الذي سيجتث الكراهية والعنف والقتل. وقد عبرت الدول العربية مرارا عن سعيها للسلام كخيار استراتيجي وتبنت مبادرات متعددة كلها تهدف إلى حل هذه القضية بالوسائل السلمية، لعل آخرها هي مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ ودعمتها خريطة الطريق. وتستند تلك المبادرة إلى قرارات مجلس الأمن.

إن حل هذه القضايا وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على الأراضي العربية سيثبتان الحق والعدل ويقيمان أسس السلام العادل الذي سينعم الجميع بالعيش تحت ظلاله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.